جـامعة الجيلالي بونعامة خميـس مليـانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية

دراسة حالة الجزائر(2000 -2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص إدارة أعمال

إعداد الطالب:
- مطاي علي

تحت اشراف الأستاذ :
- نشاد عز الدين

لجنة المناقشة

يحيى مناصري	رئيس اللجنة
نبيل بهوري	ممتحنا
عز الدين نشاد	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية : 2015-2016

شكر و عرفان

اللهم إننا نسألك أن تلهمني، شكر نعمك و تجعل علمني

مخلصا لوجهك فالحمد والشكر لجلالك و عظيم سلطانك "و ما توفيق إلا بالله عليه توكلنا و إليه أنبنا"

قال رسول الله صلي اله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسد إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تستطيعوا فادعوا له"

و اقتداء بهذا الحديث أوجه شكري إلي الأستاذ المشرف" :نشاد عز الدين

"الذي غمرني بكرمه و نصائحه و توجيهاته

و خاصة دعمه و تفهمه، وإلي كل زملائي و زميلاتي في قسم علوم التسيير

إلى من ساعدني واعانني من قريب أ ومن بعيد ولو بكلمة ، نصيحة ، أو دعاء

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير مسبقا لأعظاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة و

الحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق، أنت أبي العزيز أطال

الله عمرك.

رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لكي يا أجمل حواء، أنت أمي الغالية أطال الله عمرك.

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل إلى كل من مد يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهت من صعوبات.

الملخص :

من خلال هذا البحث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإنعكساته على الدول المضيفة والمستثمرة وكذلك إلي واقعه في الجزائر ،وما تبع ذلك من تطورات في السياسة الضريبية لضمانات المقدمة لمستثمرين للأجانب كل هذه الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشي واقتصاد السوق من خلال إعطاء ديناميكية جديد للقطاع الخاص وإعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج وتعميق إصلاحات المنظومة التشريعية والقانونية ثم عرجنا على أهم العراقيل التي يواجهها المستثمرين الأجانب وكذلك العوامل المؤثرة على جلبه ،ثم تطرقنا أيضا إلي مفهوم التنمية الاقتصادية حيث قمنا بدراسة تحليلية لحالة الجزائر ومعرفة مدى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وبناءا على هذا خرجنا بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، النمو.

Résumé:

Grâce à cette recherche, nous avons traité avec le concept de l'investissement étranger direct et Aneksath les pays d'accueil d'investissement et aussi à la réalité en Algérie, et les développements ultérieurs de la politique fiscale des garanties offertes aux investisseurs pour les étrangers tous ces efforts par l'Algérie en vue d'adapter son économie en ligne avec l'économie de marché par donner une nouvelle dynamique au secteur privé et d'examiner les méthodes et les modes de production et l'approfondissement des réformes du système législatif et juridique et Arzina les principaux obstacles rencontrés par les investisseurs étrangers, ainsi que des facteurs qui influent sur la douille, et ont également porté sur le concept de développement économique où nous avons une étude analytique sur le cas de l'Algérie et de voir comment le rôle de l'investissement étranger direct pour faire avancer le développement économique et sur cette base nous avons un ensemble de propositions qui peuvent contribuer à l'amélioration et l'augmentation des flux d'investissements directs étrangers en Algérie.

Mots clés: développement économique, la croissance.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر	**11**
02	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014)	**53**
03	اهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).	**55**
04	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).	**56**
05	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	**57**
06	الوضعية العامة للملفات المودعة لدى مجلس النقد و القرض و ذلك في الفترة الممتدة بين 2010-2013.	**58**
07	تطور المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007/11/13 إلى 2013./12/31	**59**
08	وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى 2013/12/31 .	**60**
09	العقود الموقعة بين سونا طراك والشركاء الأجانب خلال الفترة 2006-2015.	**61**
10	الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر (2010-2013)	**62**
11	التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2013)	**63**
12	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (2007-2014).	**64**
13	التوزيع القطاعي المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2011-2013)	**66**
14	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون النقد و الصرف.	**67**
15	التوزيع الجغرافي لنوايا الاستثمار الأجنبي (2013-2015)	**68**
16	التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الفترة (2001-2014)	**69**
17	تطور اليد العاملة المنشاة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الفترة 2008-2014.	**70**
18	توزيع تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في ايطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2011 -2013	**71**
19	توزيع حساب تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبي المباشرة وذلك في الفترة 2008-2014	**72**
20	نتائج عمليات المناقصة الخاصة بخوصصة عدد من الشركات الجزائرية (2013-2014).	**73**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	6
02	مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	20

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
الفهرس	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول :الإطار المفاهمي للاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله	3
المطلب الثاني:أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثالث:إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر معيقات وأفاق	18
المطلب الأول: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	23
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	24
المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية	25
المبحث الثاني: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية	28

المطلب الأول: القضاء على عقبات الاقتصادية	28
المطلب الثاني: القضاء على المعوقات الاجتماعية	29
المطلب الثالث: تدليل الصعوبات الإدارية .	30
المبحث الثالث: إستراتجيات التنمية الاقتصادية	30
المطلب الأول: التركيز على تكوين الرأس المال المادي	30
المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية	31
المطلب الثالث: إستراتجية النمو المتوازن و غير المتوازن	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الأول: الأطراف القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الثالث:أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية	43
المطلب الرابع: نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر	53
المطلب الأول: التوزيع القطاعي الاستثمارات في ضل ترقية الاستثمارات	55
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	58
المطلب الثالث: آثار و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر	61
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في التنمية الاقتصادية	65
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات	65
المطلب الثاني: التخفيف من الواردات السلعية إلى الجزائر	65
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين اليد العاملة	66
المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية	67
المطلب الخامس: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
خلاصة الفصل	70
خاتمة	72
قائمة المراجع	76
قائمة الملاحق	

مقدمة

مقدمة

مقدمة العامة

لعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراءاً وجذبا خاصة في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و التعامل التجاري بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

حيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا، والمتمثلة في العولمة.

إذا الآن الحديث عن الاقتصاد عالمي حر تجرى فيه العلاقات الاقتصادية، دون النظر بعين الاعتبار للحدود السياسية للدولة، وتنتقل فيه الاستثمارات والسلع والأموال بحرية كبيرة وعلى نطاق واسع ومنظم، وأصبح من المسلم بها أن الشركات المتعددة الجنسيات صارت تمثل أحد الركائز الأساسية لنظام العالمي الجديد، التي لعب دورا رئيسيا في ربط اقتصاديات دول مختلفة بسبب تنوع أنشطتها الاقتصادية وانتشار فروعها واستثماراتها الخارجية، هذا بالإضافة إلى الركيزة الرئيسية الأخرى في الاقتصاد العالمي الجديد والمتمثلة في المنظمة العالمية التجارية، والتي تهدف إلى إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ حرية حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت تلعب دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكل هذه المتغيرات العالمية الراهنة، لها تأثير على السياسة الاستثمارية المنتهجة في كل الدول وخاصة الدول النامية، التي تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتريد آن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أن مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، واعتمادها على التمويل الخارجي من خلال إعطاء الأولوية في ذلك للقروض الأجنبية بدلا من الاهتمام بجلب الاستثمارات الأجنبية، غير أن هذه الصورة بدأت تتغير تدريجيا بسبب التدفق النسبي لرؤوس الأموال الأجنبية.

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا و الضمانات المتعددة لحلب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها، وللحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التي قامت بها الدولة، من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، لابد أن تأخذ في الحسبان بيئة

الاستثمار العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب وتحفيز الاستثمار. ومن ثم أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورة ملحة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

لإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا؟ وما هي الأشكال والسياسات المختلفة له؟ وما هي محددات استقطابه؟
- ✓ مامدى تأثير استثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هو موقعها ضمن الدول المستقطبة له؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- ✓ يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للبلد المضيف من تحقيق التنمية الإقتصادية ،واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.
- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر جذبا الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن أغلب هذه الاستثمارات متمركزة في قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال عدة الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ بلورة التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ تتبع مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ميدان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من إصلاحات هيكلية وقانونية ومالية ....إلخ.
- ✓ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال دراسة الإحصائيات.
- ✓ والإطلاع على مختلف التقارير المعدة في هذا المجال.
- ✓ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى النقاط الأساسية التالية:

- ✓ أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر
- ✓ يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش التحولات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أهمية الدراسة :

- ✓ إبراز دور الاستثمار في التقدم و الرقي.
- ✓ التمكين من تبيان اعادة الاعتبار الدولي للتدخل الأجنبي في ميدان الاستثمارات.

الدراسات السابقة :

- ✓ بعداش عبد الكريم،"الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري"،أطروحة دكتورة،الجزائر ،2008
- ✓ خلالقة أسمهان،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر ،الجزائر ،2009.

- ✓ عبد القادر خديجي، " دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم . . التسيير ،تخصص مالية،2007/ 2008.
- ✓ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر– مصر– السعودية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007.2008.
- ✓ **فطيمة حفيظ ، الشراكة الأورو متوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ،2000 .**

صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح.
- ✓ قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة :

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

أما الأدوات المستعملة في الدراسة هي:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية

- ✓ اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

- ✓ الاستعانة بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
- ✓ الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- ✓ تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع.

استعراض الخطة المتبعة في الدراسة:

- ✓ الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهمي للإستثمار الأجنبي المباشر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار ومختلف أنواعه وأشكاله ،أما المبحث الثاني دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أثره الاقتصادية.
- ✓ الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث: حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية التنمية الإقتصادية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه عقبات التنمية الإقتصادية وفي المبحث الثالث تحدثنا فيه عن إستراتيجيات التنمية الإقتصادية.
- ✓ الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة حالة الجزائر وقمنا وقد قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تناولنا فيه التطورات التشريعية المنظمة لقانون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان بعنوان التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثالث فتناولنا فيه دور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع وللاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة له مناخ استثماري فقط ، بل يجب القيام بنهضة استثمارية و بناء سلوك استثماري فعَال للاتخاذ القرار الاستثماري المناسب واختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، و كذالك بتطبيق إستراتجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدراً من التدفقات، سواء كانت مالية،أو تكنولوجية، أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة ....الخ حيث أن موضوع الاستثمار الأجنبي هو موضوع طويل ومتشعب وحتى نتناول دراسة هذا الموضوع يجب التطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا والتي اخترنا أن نخصص لها هذا الفصل الأول، والذي سيكون مضمونه حول العديد من المفاهيم الأساسية للاستثمار وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار.

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أثره الاقتصادية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر معيقات وأفاق.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

من خلال السياسة التي تنتهجها الحكومات لتجسيد خططها الاستثمارية والتي يعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي وليس الجزئي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

أولاً: الاستثمار

لغة: كلمة مشتقة من الثمر ويطلق الثمر عدة معادن كحمل الشجر أي ما ينتجه الشجر ، أنواع المال والبحث عن النماء والزيادة[1].

اصطلاحا: أما في الاصطلاح الاقتصادي توجد عدة تعار يف نذكر منها:

1- الاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

2- الاستثمار هو كل تضحية بالموارد حاليا يهدف الحصول منها في المستقبل على مدا خيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الدولي.[3]

3- الاستثمار يعني التضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. حيث يعتبر عرض عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار والادخار إذ أن الادخار عائد مؤكد[4].

4- وهناك من يعرف الاستثمار لأنه نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم ويتطلع لزيادة المخربات في المستقبل، وهو يتضمن رأس مالي مادي ملموس واستثمارات غير ملموسة.

6- الاستثمار هو كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل.

---

[1]-قطب مصطفى سانو، "**الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص15.

[2]-محمد بتير علية، "**القاموس الاقتصادي**"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر، ص 32.

[3]- سعيد توفيق عبيد،" **الاستثمار في الأوراق المالية**"، مكتبة عين الشمس، الأردن،2003، ص 23-24.

[4] - هشام عبد الله، "**الاقتصاد**"، ط (2)، أهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 772.

من خلال هذا نستخلص إن أي تعريف لمصطلح الاستثمار يجب ان يقوم على طبيعة الهدف الذي من أجله يتم وضع الاتفاقية فإن كان الهدف تحرير الاستثمار فإن تعريف المصطلح سيختطف عن مثله فيما إذ أن الهدف هو حماية الاستثمار.

ثانياً- أنواع الاستثمار الأجنبي

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تنال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد وشامل.

- يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر بشخص طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا .كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد [1].

- هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[2].

- إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية و الاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات[3].

- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل من:**

*** تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر (OCDE):**

التعريف الأول: "هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة"[4].

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد الله، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**" ط1، دار النفاش الأردن، 2006 ص 16-17.

[2] - شهر زاد زعنيب، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق مجلة العلوم الاقتصادية**"، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة الجزائر ، 2008، ص، 07.

[3] فريد النجار، "**الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 85.

[4]-http// : www.ocde.org,naviguer de :05/02/2016

التعريف الثاني: "هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة له".[1]

*** تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):**

"يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات أجنبية مباشرة"[2] .

– **يعرفه البعض الآخر:** "على انه عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".[3]

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار ألمحفظي).

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على انه " استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية،أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر[4].

كما نجد أميرة حسب الله محمد عرفته على انه الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني

---

[1] –http//:www.ctubndda–jeerar.com, naviguer de :05/02/2016

[2] – سليم مجاهد، "**المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية22، ص04.

[3]– فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر– مصر– السعودية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.2007، ص 28.

[4]–عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001، ص13.

شراء أسهم وسندات وخلافة لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الحق في نصيب من الأرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات[1].

ومنه يمكن أن نستنتج دور المستثمر يقتصر في تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية لاستثماره، دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.

شكل رقم(01): أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

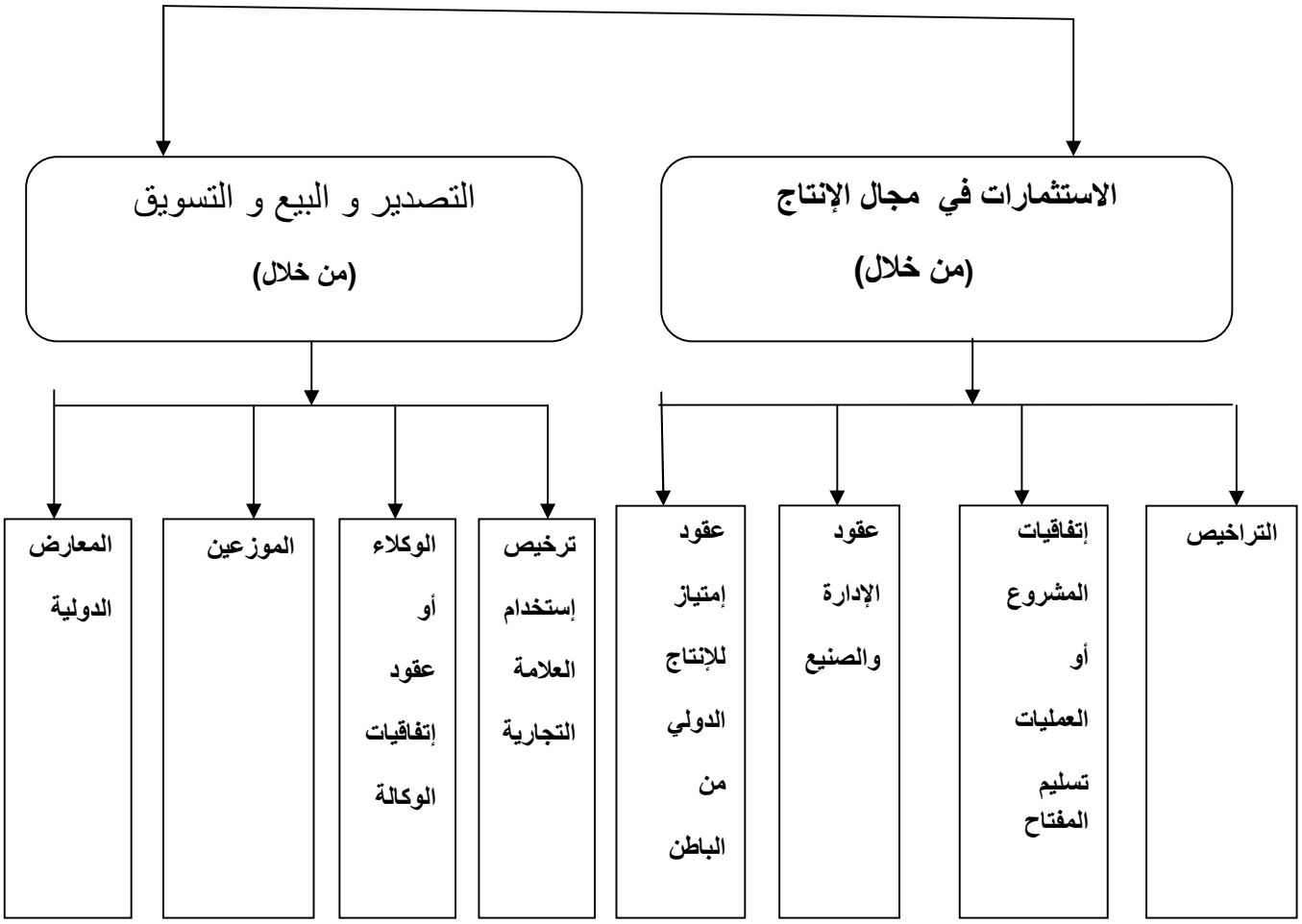

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص29.

[1]–عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة**"، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.
- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.
- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السوق.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل الأهداف فيما يلي[1]:

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل[2].
- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

---

[1] . منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**"، منشأة المعارف، 2005، ص 584.

[2] – أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دار النشر و التوزيع، ط1 ،لبنان، 2003، ص35.

- الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
- استمرار الدخول و زيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة.[1]

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الموال الدولية التي تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها[2].

أما بالنسبة للدول المضيفة له، فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة.

قد تجنبها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها. لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة له و المصدرة له.

الفرع الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

للإستثمار الأجنبي مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

أولاً: إيجابياته بالنسبة للدول المضيفة له

تتمثل إيجابيات الاستثمار **الأجنبي** المباشر في النقاط التالية:

- تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
- كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة،كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

[1] – هوشيار معروف، "**الاستثمارات و الأسواق المالية**"، **دار الصفاء**، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003 ، ص 03.

[2] – فارس فضيل،" مرجع سبق ذكره، ص31.

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة[1]. اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.

وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي ، الكهرباء...الخ
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.
- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال.
- خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية و إستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

ثانياً- إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية[2]:

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.
- إستغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
- إستغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم إحتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

[1] – حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية**، أكاديمية الدراسات العليا ،ط1– طرابلس – ليبيا – ص 385.

[2] المرجع السابق، ص 386.

- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية، أو القروض مسيرة...إلخ. وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الإستثمار.

الفرع الثاني: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للإستثمار.

أولاً : سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي[1]:

- عندما يصل الإستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية، في الخارج، بالإضافة إلى الإستنزاف الحقيقي لإحتياطات العملة الأجنبية.
- تركز نشاط معظم الشركات الإستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. و يعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الإستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية.

وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الإحتكار من قبل المستثمرين الجانب.

- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.
- التأثيرات السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الإستغلال الإقتصادي والسياسي، خطر المراقبة الأجنبية في إقتصاديات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الإقتصادية ومن بينها المجالات الإجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا.[2]

ثانياً : سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالآتي:

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول الأصلية المصدرة للإستثمار الأجنبي.
- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

---

[1] صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية،ط2، مصر،2003،ص23.

[2] حميد الجميل، مرجع سبق ذكره، ص387.

- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، والتأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الإستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.
- مما سبق يمكن القول بان الإستثمار الأجنبي لديه مجموعة من السلبيات.
- الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة إتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الإستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الإمكان من عيوبه.
- من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق إجتناب المزيد من هذه الإستثمارات التي تتوقف على إستقرار المتغيرات الإقتصادية السابقة الذكر و خاصة إستقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه.[1]

جدول رقم(01): مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1- البحث عن أستثمارات ذات ضرائب أقل وبدون خطر.	13- تحقيق تقدم إقتصادي.
2- التخلص من مخزون سليم راكد.	14- جلب الإستثمارات الدولية و الأجنبية.
3- التخلص من تكنولوجيا متقادمة.	15- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4- التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر.	16- توفير الإدارة الكفاءة المتقدمة.
5- البحث عن أسواق جديدة.	17- المشاركة في مشكل البطالة محليا.
6- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.	18- توظيف عوامل افنتاج المحلية.
7- إختيار المنتجات الجديدة و إستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العملية والميدانية.	19- إحلال الإنتاج محل الواردات.
8- البحث عن أرباح ضخمة.	20- الإقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
9- التخلص من مخالفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	21- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي.
10- الإستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.	22- إنشاء صناعات جديدة.
11- إستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة.	23- التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف.
12- الإستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب.	24- تنمية التجارب الخارجية.
	25- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر : فريد النجار، "الإستثمار الدولي والتنسيق العربي"،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص23.

[1]- فريد النجار،**مرجع سبق ذكره** ،ص23.

الفرع الثالث: أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تمثل الإستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة وكبيرة في التحليل الإقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي و في هذا الصدد سنحاول إبراز هاته الأهمية بالنسبة للدول النامية.

وسوف تعرض أهم ما تستفيد منه الدول المستضيفة السائدة في طريق النمو الإستثمار الأجنبي المباشر[1]:

أولاً- التكنولوجيا وتقنيات المانجمنت: إن أكبر سلاح تمتلكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا التي أصبحت معيارا حاسما في تقدم دولة أو تخلفها. من ثم فإن تدفقات رؤوس الأموال تستلزم نفقات الرسائل الكفيلة بإستعمال هذه الأموال.

من ثم فإن الدول النامية تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصحب تدفقات الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات: كالصناعة الإستخراجية.

ثانياً- تنمية اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية: إن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وذلك يؤدي إلى التخفيف من معيار البطالة بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عملها. لزيادة المردودية، ومن ثم فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة وإكتساب المهارات في مجال الإنتاج والتوزيع.

ثالثاً- سوق التصدير: تساعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة (تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة) وبذلك تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة، على فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة في الدولة المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي.

رابعاً- تدفق العملة الصعبة و الأثر على ميزان المدفوعات: إن زيادة الصادرات أو نقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

خامساً- الإيرادات العامة: حيث تزيد مداخيل الدولة من الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.

سادساً- الإنتاج: تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج و الإستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية.

[1]-فراح ياسين،"**الإستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الإقتصادية**"، مذكرة ماجيستر،علوم التسيير، تخصص مالية،مركز الجامعي بحي فارس المدية،2006.2007،ص37.

سابعاً- الاستهلاك: إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة وبالتالي تحسين الذوق العام.[1]

المطلب الرابع : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال هذا الإستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالإعتماد على ملكية هذا الإستثمار أو بالإعتماد على القطاعات الإقتصادية التي ينتسب إليها الإستثمار.

الفرع الاول : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

يمكن تصنيف هذا الإستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

أولاً- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

1- إقامة إستثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

2- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الإقتصادية التي تعتمدها.

ثانياً- الاستثمار المشترك

و يدعى أيضا بالإستثمار الثنائي،و هو الإستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة.

وطرف و عدة أطراف محلية من جهة ثانية. و يمكن تمييز الشكلين التاليين[2]:

إقامة مشروع أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب و نظرائهم المحليين.[3]

---

[1] علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، **أساسيات الاقتصاد**، الطبعة 6، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003.

[2] مصطفى بودهان، "**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"، الملكية للطباعة والاعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص108.

[3] خلالقة أسماهان،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر** ،مدكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العلي للإدارة ،2007،ص 37 .

شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع إستثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الإستثمار الأجنبي مباشرا. و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.[1]

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الإقتصادي

ونقصد بطبيعة النشاط الإقتصادي، القطاع الإقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه (الاستثمار الاجنبي المباشر). ويمكن ذكرها على الشكل الآتي[2]:

أولاً- الإستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي

وهو الإستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ثانياً- الاستثمار الاجنبي المباشر الصناعي

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الإستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس، والمواد الغذائية....إلخ.

ثالثاً- الاستثمار الاجنبي المباشر غير الصناعي

وهو شبيه بالصناعي: غير أن المنتجات في هذا النوع من الإستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الإتصالات النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق...إلخ.

[1]- المرجع السابق، ص 38.

[2]- فراح ياسين، مرجع سبق ذكره، ص41.

المبحث الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة، ومن جهة أخرى إجتنابه و لا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر[1].

المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إعتبار هذه الدوافع بمثابةأهداف تامة وراء القيام بالإستثمار الأرضي المباشر أو إجتذابه بمعنى أخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر و يرغب في تحقيقها. في هذا السياق نبلور ما يلي:

- الدوافع الكامنة وراء القيام (الإستثمار الأجنبي المباشر) .
- الدوافع الكامنة وراء إجتذاب (الإستثمار الأجنبي المباشر)

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي

ونذكر منها [2]:

- الإختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات م.ج تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الإستثمار و التجارة مثل الضرائب والرسوم.
- منها ما شكل مصدرا حقيقة للمواد الأولية من مناجم الحديد و الصلب، و منابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للإستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

الفرع الثاني: دوافع إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.
- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الإستفادة منها.
- إجتذاب الإستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.

[1]– حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003..

[2] عبد السلام أبو قحف ،مرجع سبق ذكره، ص 15.

- يعتبر الإستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له. أي هو أداة تمويلية خارجية.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجيهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية إلى جانب قرارات تجسيده. و أيضا قرارات إختيار مواقعه وهذا ما يعني بضرورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة إما بالشركات الأجنبية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى دولها الأصلية هذا من جهة، كما تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المصدقة بما فيها الدول النامية.[1]

الفرع الأول: العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية

لا شك أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الإستثمار خارج البلد الأصل و هي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: الشروط المتعلقة بمستوى العمالة

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[2]:

- وجود عدد كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.
- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي إلى جانب الكفاءة الضرورية و كذلك مدى إجاتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.
- تمتعها بمستوى معيشي وتعليمي مقبول.
- إنخفاض تكاليفها، على سبيل المثال في الأجور والرواتب تكون منخفضة مقارنة بنظيرتها السائدة في البلد الأصلي.
- ولا شك من أن توافر الشروط هو محدد أساسي من محددات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة التي تتمتع بذلك.

[1]– عبد القادر خديجي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2]– محمد سعيد أنور سلطان، "**إدارة الشيوخ**"، دار الجامعة الجديدة، ط2، الإسكندرية، مصر، 2005، ص70.

ثانياً : الشروط المتعلقة بالمتطلبات

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة، إلى جانب الخدمات المتعلقة بالإتصالات، الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، مما سيؤثر على سلوك الشركات الأجنبية بالإيجاب، ويسمح لها بإختيار موقع إستثماراتها في البلد المناسب[1].

ثالثاً : المميزات التي تميز صناعات معينة

و تتمثل الخصائص المميزة لكل صناعة سببا رئيسيا وراء تحديد (الشركات متعددة الجنسيات) خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع إستثماراتها.[2]

رابعاً : درجة المخاطر المحلية

أما الأخير فيتعلق بدرجة المخاطر المحلية. مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة و الإستيلاء أو الدول التي ينعدم فيها الأمن ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية.

وعليه إتخاذ قرار الإستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة. التي ستكون نتائجها وخيمة.

الفرع الثاني : العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرناها سالفا والتي تحدد إختيار مواقع الإستثمار من طرف الشركات الأجنبية، هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لأجل إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر.[3]

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبتت خلال عقدي 60 و 70 بالخصوص أن نفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة. و هذا ما يفسر أن تلك الدول تملك المناخ الإستثماري الملائمة على عكس الدول النامية بإستثناء بعضها فقط مثل جنوب شرق آسيا. [4]

[1] عابد وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] –عبد القادر خديجي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[3] – محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص71.

[4] – محمود باسم السعيدي. ردينة عثمان يوسف،"**إدارة الأعمال الدولية**"، ط1،الأردن،2003، ص 248.

المطلب الثالث: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة الإستثمار المباشر عن باقي انواع الإستثمارات الأجنبية لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنبها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الإقتصادي. ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من المخاطر التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول في هذا المطلب مختلف المزايا والعيوب للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر معيقات وأفاق

المطلب الأول: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في الأعوام الأخيرة. على أن العمل لابد أن يتواصل لتحقيق إتفاقيات تناسب إمكانيات الجزائر أو سوق تحاول عرض أهم المشاكل التي تعترض الإستثمار الأجنبي ليس من باب النقد، و إنما وضع اليد على النقائص.

أولا: القطاع المالي والسكني

إن إصلاح النظام المالي وتحديث وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الإقتصادية، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة للإستثمار الأجنبي.

و بعد إجراء تحقيق عن المناخ الإستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد و الأرباح من طرف المؤسسات الأجنبية. بالإضافة إلى إنعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف و الفائدة. يؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي. [1]

ثانيا: العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية

هناك يطرح المشكل الأمني بالجزائر؟

بعد الأحداث في الدول المتطورة و النامية التي يعرفها العالم فإن وجود عدم الإستقرار الأمني الذي كان حكرا على الجزائر في بداية التسعينات، أصبح مؤشر عالمي، وذلك بالدعم من إثارته كمشكل معيق للإستثمار الأجنبي. كما يجب لفت الإنتباه إلى أهمية الإستقرار الأمني في جذب المستثمرين الأجانب حيث أنه يؤدي إلى إستقرار كافة مؤسسات الدولة. [2]

[1]–دلال فاطمة "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات**". أطروحة دكتوراه، البليدة 2008/2007، ص 87.

[2]–مرجع سبق ذكره، ص 47.

و بالتالي حماية مصالح المستثمرين الأجانب.

ثالثا: السوق السوداء أو السوق الموازية:

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الإقتصاد الوطني. فالأسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون أقل و بتالي إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

رابعا: مشكل العقار

لماذا يعتبر مشكل العقار عائق في وجه الاستثمار؟

– تتمثل في عدم توزيع للإختصصات، أدى إلى تدخل في صلاحية و مصادر القرار.

و بالنتيجة تعدد الإجراءات القانونية، و غياب المصداقية لقرار المسح. حيث تشتت لمصدرين (ANDI,CALPI) . بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، جحود الأسواق في بعض المناطق، و سوء التسيير في هذا المجال. وسوف نعرض أهم المشاكل فيما يخص هذا المجال في بعض المنطق[1].

1– بالنسبة للمناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعالة لإنتشار مساحات لإنجاز مشاريع كبرى والتي تعرف بعض المشاكل أهمها:

- فراغ قانوني يخص الإمتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.
- عدم الوضوح في وضع العقار وعدم مشروعية بعض القرارات التي تخص منح عقارات مما يؤدي بالمتعاملين إلى رفض وقع بصمتهم.
- جهود الإمكانيات العقارية و المنشآت القاعدية. [2]

2– مناطق النشاط:

هي مساحات منشأة عن طريق الولاية أو البلدية، ولكن هذا الإنشاء قد تم مثلا في ولاية البليدة في غياب وسائل التخطيط العمراني.

و كانت النتيجة مساحات غير مهيأة عدم وجود طرق تسهل الإتصال. تحويل المساحات إلى فائدة السكن والتجارة.[3]

و يعود مشكل العقار إلى عراقيل مثل عدم الحصول على رخص البناء دون عقد ملكية.

---

[1]– دلال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 73–74.

[2]– عبد القادر خديجي، **دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار في البلدان النامية**، ط2،2007،ص 82.

[3]– دلال فاطمة، مرجع سبق ذكره،ص75.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص ومختلف أشكاله وما يرتبط به من مسائل ومفاهيم، وذلك من خلال المباحث الثلاثة اللتي قمنا بالتطرق إليها، وقد استخلصنا أن للاستثمارات الأجنبية أهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها و قد تبن لنا أن يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين.

في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، باعتباره وسيلة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ أهداف التنمية رغم انعكاساتها السلبية، لذا على الدول المضيفة أن تتجنبها بمضاعفة جهودها والمفاضلة بين أنواع الاستثمارات الأجنبية الكفيلة بجلب كفاءات خارجية إيجابية، حيث ينطوي الاستثمار الأجنبي لأي شركة متعددة الجنسيات على اعتبارات حتى تسعى للاستفادة من انخفاض التكاليف والأسعار التي يمكن أن تساعدها على تعزز قدراتها على المنافسة إضافة إلى رغباتها في الهيمنة وتأكيد السيطرة.

وهذا ما جعل الجزائر تقوم بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تقديم حوافز وضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع إضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية بكل جوانبها. وهذا ما سنعكف على دراسته في الفصل الثاني. " الجانب النظري من خلال عرض دور الاستثمار الأجنبي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:
التنمية الإقتصادية

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية في الماضي ولا يزال في الوقت الحاضر مكانا بارزا بين الدراسات التي يبحثها الفكر الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، إذ يعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و استغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة والاستثمار الأجنبي المباشر عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة، ووقت طويل وإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة , وكيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية.

ويفرض معالجة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

قبل معرفة مفهوم التنمية لابد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية.[1]

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر:

- فقد عرفها "مانير بالدوين" بأنها :"عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية معينة"[2].
- وعرفها "Kindle Berger" بأنها :"الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة"[3].
- وهي "مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و (تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

---

[1] سماعيل عبد الرحمن، حربي محمد مرس عريقات،" **تعاريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص363.

[2] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، "**الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**"، عمان، 2000، ص 214.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،2007، ص 70.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي من أهمها ما يلي[1]:

الفرع الأول: زيادة الدخل الوطني الحقيقي: ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل) أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول النامية، وتقصد زيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة في خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة : يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما يمكن أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط ودخل الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى معيشته، ومن هنا نجد أن هدفها كرفع مستوى المعيشة، إنما هم من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية في تحقيقيه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح.[2]

الفرع الثالث: تقليل التفاوت في الدخل والثروات.

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات[3]، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

[1] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، ، مرجع سابق، ص 214.

[2] المرجع السابق، ص 215.

[3] كامل بكري، ، مرجع سابق، ص 73- 74.

الفرع الرابع: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: في الدول النامية يغلب قطاع الزراعة عل القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش للغالبية من السكان، وتلعب الزراعة الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، ولهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب، ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية.

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية.

الفرع الأول: معايير الدخل.

أولاً : **الدخل الوطني الكلي**

يقترح الأستاذ "ميد" "Mead" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى دولة.[2]

ثانياً : الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص 66_ 67.

[2] المرجع السابق، ص 67.

ثالثا : معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كطلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقت نظرا لاختلاف الأسس والطرق، ويرى عض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية.

أولا : معايير صحية: من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي[1]:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.
- معدل توقع الحياة عقد الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب.

ثانيا : معايير تعليمية: إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، و أن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي[2]:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

[1] الدوري محمد أحمد، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط1، ص 2005،ص54.

[2] المرجع السابق، ص 76_ 77.

ثالثا : معايير التغذية

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية.

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع وعلى الأخص من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة. ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميًات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والمدينة.

كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي. وأهم تلك المؤشرات[1]:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

[1] زياد رمضان ،**مبادئ التنمية الإقتصادية**،دار وائل للطباعة،ط2،الأردن،2000،ص57.

المبحث الثاني: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية.

تستلزم سياسة التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الإطار الملائم لها، ويواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع إلى البنيان الاقتصادي القائم، وتمسك المجتمع بالأوضاع القائمة ومقاومة عملية التغيير هذه.

ويتطلب مواجهة هذه العقبات اتخاذ عدد من الإجراءات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث تتمثل في المطالب التالية[1]:

1- القضاء على العقبات الاقتصادية.
2- القضاء على العقبات الاجتماعية.
3- تذليل الصعوبات الإدارية.

المطلب الأول: القضاء على العقبات الاقتصادية.

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية ما يلي:

الفرع الأول: تفشي ظاهر الاقتصاد المزدوج

ونجدها في غالبية الدول المتخلفة، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل نطاق الاقتصاد القومي، أحدهما قطاع اقتصادي متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف ويفصل بينهما خطوطا قاطعة تقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين كلاهما شبه مغلق مما يؤدي إلى وجود ترابط اقتصادي بين قطاع وآخر. على عكس الحال في الاقتصاديات المتقدمة حيث تترابط وتتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي يجعل نمو إحدى الصناعات أو المنطق يؤثر على الاقتصاد القومي بأكمله ويدفعه إلى الأمام[2].

وللقضاء على هذه الظاهرة (الاقتصاد المزدوج) يتطلب الأمر تنفيذ برامج للإصلاح الزراعي، وهذا من خلال إحداث تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الزراعية.

كذلك يجب أن يستهدف أي برنامج للإصلاح الزراعي زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستواه مع خفض نفقات الإنتاج، وذلك بإحلال أساليب الإنتاج الحديثة محل التقليدية السائدة. خلاصة القول أن القضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة وغيرها من قطاعات النشاط الاقتصادي بحيث يدفع لنمو أحد هذه القطاعات النمو في بقيتها، وبحيث يتحقق الترابط الاقتصادي.

[1]–المرجع سابق، ص،185.
[2]–المرجع السابق، ص 186.

الفرع الثاني: ندرة رؤوس الأموال

ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع لتكوين رأس المال وبالتحديد ندرة رؤوس الأموال المستثمر بالنسبة إلى عدد السكان، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم فيمكنا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

لذلك كان على الدولة أن تنتهج سياسة للتنمية الاقتصادية من خلال تسيير وسائل الادخار وإيجاد الحوافز للمدخرين وإنشاء المؤسسات الادخارية. وترتبط بصعوبة ضعف مستويات الادخار صعوبة أخرى هي سوء توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلال أجهزة التمويل في الدول النامية نتيجة لعدم انتشار المؤسسات المتخصصة في التمويل طويل الأجل، كما هو الحال في بنوك الاستثمار في الدول المتقدمة وتتطلب عملية تكوين رأس المال بإتباع إحدى الوسيلتين التاليتين[1]:

1- تحويل بعض الموارد المستخدمة في إنتاج سلع استهلاكية إلى إنتاج السلع الرأسمالية.

2- زيادة الناتج الكلي بحيث يتكون في غالبية من معدات رأسمالية، بحيث تكون السلع الرأسمالية بمثابة إضافات جديدة إلى السلع الاستهلاكية.

الفرع الثالث : انخفاض الكفاية الإنتاجية

ويرجع انخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، أي يجب أن تكون هذه العناصر على جانب من الجودة.

أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال وإنما تنحصر في اكتسابهم لصفات أفضل من حيث تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة وحقيقة الأمر أن الدول النامية تفتقر إلى أصحاب الكفاءات التنظيمية والإدارية ويمكن عمل الدراسات والتدريبات اللازمة لتوفير هذه الكفاءات.

المطلب الثاني: القضاء على المعوقات الاجتماعية.

من المعلوم أن النظام الاجتماعي السائد في مجتمع معين يؤثر تأثيرا ملحوظا على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع،لذلك فإن النظم الاجتماعية العقيمة التي تسود غالبية لدول النامية، تعتبر بحق من أهم المعوقات لعملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول نذكر منها[2]:

[1]–العسري حسين درويش،"**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، ط1،بيروت 1999، ص270.

[2]–المرجع السابق، ص273– 274.

أولاً : إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج تمثل نصف المتجمع.

ثانياً : من العادات الاجتماعية التي تنعكس آثارها الضارة على النشاط الاقتصادي، الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك، وفي هذا ما يحد من قدرة الأفراد على الادخار.

ثالثاً : الحد من ارتفاع معدل نمو السكان، ويلاحظ أننا لا نقصد زيادة عدد السكان في حد ذاته بل المقصود هو زيادة عدد السكان بالنسبة على بقية موارد الإنتاج فلكي يرتفع مستوى معيشة الأفراد يجب أن يفق معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية معدل الزيادة في السكان..

وخلاصة القول أن العملية الاقتصادية تتطلب القضاء على هذه المعوقات الاجتماعية حقيقة أن التغيير الاجتماعي يتطلب فسحة من الوقت قد تمتد لفترة طويلة نسبيا، إلا أنه يراعى أنه من الممكن اختصار هذه الفترة كثيرا باتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة والتي يمكن أن تحدث آثارها في المراحل الأولى للتنمية، ومن ين هذه الوسائل والإجراءات حملات التوعية التي يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام، ومن بينها أيضا إصدار التشريعات اللازمة.

المطلب الثالث: تذليل الصعوبات الإدارية.

تعترف الحكومات في كل مكان بالدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في التنمية، لذلك تقدم تسهيلات متعددة للتدريب الإداري، وكثيرا ما حالت الهياكل الإدارية القائمة في الدول النامية دون تمكينها من الانطلاق نحو التنمية وكثيرا ما فشلت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب قصور الأجهزة الإدارية وتعقد إجراءاتها وعدم كفاءاتها مما يعتبر عائقا خطيرا يحو ل دون نجاح الخطط التنموية[1].

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم وأن

[1]–ابراهيم عبد الهادي المليجي، " **التخطيط للتنمية** "، المكتب الجامعي الحيث، الاسكندرية، ط1،2004 ، ص128

البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسوة لم فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي. وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، ويوضح الأستاذ "روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

وقد أكد الأستاذ "آرثر لويس "A. Louis" أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4%، ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا، ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة.[2]

المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي[(3)].

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، ولكن هناك تجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل

[1]–العسري حسين دروبش،مرجع سبق ذكره ،ص 286.

[2]–إبراهيم عبد الهادي ، مرجع سابق.ص138.

[3] – مرجع سبق ذكره، ص 116، 117.

دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، والاقتصادي "روز نشتين رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا يفي قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، ويرى "روز نشتين رودان" أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة.

المطلب الثالث: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية نذكرما يلي:

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روز نشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز "نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا التوازن بين القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، وهذه الإستراتيجية تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى،[1] كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الإنتاجية، ويرى "نيركسه" أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفي باستيرادها مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة، ويرى "نيركسه" أيضا أن لا غنى عن قيام

[1] مرجع سبق ذكره،ص85.

الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادي لملائم لها. وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي[1]:

- تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من الصناعة وثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، والواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة، كما أن إنشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا.
- هذه الإستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الإنتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد إنشاؤها، وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع، ويرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن البلد التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة.
- إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الإنتاجية.
- إن مسألة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تتطلب النظر إلى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل، كما تفتقر غلى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن ومن ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية، والاقتصادي "هيرشمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار والمعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الاستثمار في لمجالات الأخرى التي تتعامل معه ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين[2]:

الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، حيث أن إحداث

[1]- نفس المرجع، ص86-88.

[2]-رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 264- 267.

فائض في رأس المال الاجتماعي يحث المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، أم القيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لأس المال الاجتماعي لتيسير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ويجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان.

الثانية: المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له، ويعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.[1]

[1]–نفس المرجع. 270،.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر سياسة من سياسات التنمية الاقتصادية والذي كان موضوع بحثنا حيث استخلصنا في هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى لآخر ومن فترة إلى لأخرى ، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة والتي تريد تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني الحقيقي ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل) أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق ،كما أن رفع مستوى المعيشة هدف مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية ومن خلال التقليل التفاوت في الدخل و الثروات .

إن التنمية الاقتصادية لها دور بارز في القضاء على العقبات الاجتماعية و الاقتصادية وكذا الصعوبات الإدارية من خلال مجموعة من الإستراتجيات المختلفة سواء التركيز على تكوين رأس المال المادي أو من خلال الاعتماد على إستراتجية النمو المتوازن و إستراتجية النمو الغير متوازن.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر

تمهيد:

إن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إذا أحسن التعامل معه، أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر من هذه الاستثمارات الأجنبية.

وقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر وقد قمنا بعرض الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر وقمنا بدراسة التدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وعرجنا على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرف تطور التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عدة مراحل إذا تبدأ الفترة الأولى من الستينات إلى غاية نصف الأول من الثمانينات أما الفترة الثانية فتبدأ من بداية الثمانينات والنصف الثاني من التسعينات إلى غاية2000.

أما الفترة الأخيرة فهي تمتد من بداية شهر أوت لسنة2000 إلى غاية يومنا هذا، فكل مرحلة من المراحل السابقة عرفت تشريعات قانونية خاصة بهذا الاستثمار وعليه سيتناول هذا المبحث دراسة العناصر التالية:

المطلب الأول: الأطراف القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

الفرع الأول: قانون 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات:

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظم العام وقواعد التأسيس.[1]

ونصت أيضا نفس المادة السابقة على أن المستثمر الأجنبي كل الضمانات العامة التي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري، بالإضافة إلى ضمان من نزع الملكية، ولأن كون هذه الأخيرة ممكنة أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستثمرة، يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل، إلا أن المشرع الجزائري اشترط على المستثمر الأجنبي وبصورة واضحة أن قبول الاستثمار الأجنبي مرهون، يكون هذا الأخير في إطار أهداف الدولة وذلك من أجل بناء اقتصاد اشتراكي وهذا ما نصت عليه المادة 23 من نفس القانون على: " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، بمشاركة الرأس المال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاع ذو النشاطات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني".

وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرون، نذكر منها:[2]

كل استثمار يجب أن يكون مرفق بالاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار.

ام يكون ملائم لبرنامج الاستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة.

---

[1] – المادة من قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

[2] – محفوظ لعشب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2009، ص 91.

استخدام تكنولوجيا حديثة مع ضمن تكوين اليد العاملة المحلية.

يجب أن تكون الشركات المتعاقدة إلزاميا استثمار لا يقل عن 5 ملايين دينار جزائري وان يوفر على الأقل 100 منصب عمل.

وبالرغم من الضمانات والامتيازات التي جاء بها القانون الأسبق، إلا أن تطبيقه كان شبه محدود، وذلك راجع إلى النقاط الموالية:[1]

الأوضاع الاقتصادية المتوترة السائدة في تلك المرحلة، بحيث تملت في ضيق السوق المحلية، ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية...الخ الى جانب الاضطرابات السياسة التي عملت على تردد المستثمرين الأجانب وتخوفهم من الاستثمار في الجزائر.

انتهاج نمط الاشتراكية القيمة على أعضاء الأولوية للقطاع العام، وتقليص القطاع الخاص

هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج من طرف البنوك.

الفرع الثاني: قانون الاستثمار الصادر في 1966:

بعد فشل في تطبيق قانون 1963 يتبن الجزائر قانون جديدا للاستثمار لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانة وأشكاله والضمانات الخاصة به.

ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة المبادئ يتم تلخيصها على النحو الموالي:[2]

أولا: المبدأ الأول: هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية للاقتصاد والقطاعات الأخرى، وذاك بموجب المرسوم فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن لراس الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستمر في القطاعات الأخرى فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة يريد أن ينشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار أما عن طريق الشركات المختلطة، وعن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

ثانيا: المبدأ الثاني: يتعلق نمنح الامتيازات والضمانات تخص الامتيازات والضمانات الاستثمار الأجنبي، ويتم الاستفادة من النظم العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

[1] –محفوظ لعشب ،نفس المرجع، ص 91.

[2] – الأمر رقم 66– 284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات.

1- فيما نخص إجراءات الاعتماد:

هناك ثلاث حالات :

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة
- الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالي التقني المعدني بعد أخذه لرأي اللجنة الوطنية للاستثمار.

2- يشمل قرار الاعتماد دائما على الضمانات وامتيازات مالية:

إذ تتمثل الضمانات في:

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال الصافية.
- الضمان ضد التأميم بحيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض خلال 9 اشهر إذ يساوي التعويض القيمة الصافية المحولة للدولة.[1]

أما الامتيازات المالية تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حق تنقل العقار على شراء العقارات
- الإعفاء الكلي أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات على الأكثر.
- تخفيض من الرسم الوحيد على إجمالي الإنتاج
- الحصول على تمديد فترة من أجل دفع الرسم السابق وحقوق الجمارك ؤالتي تحس وسائل التجهيز.
- نظم جبائي تحفيزي لمدة 5 سنوات على الأكثر فيما يتعلق بالضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.

ثالثاٍ: قانون 82-11 المتعلق بالاستثمار:

تجسد هذا القانون في عدة نصوص قانونية تنظم عمليات الاستثمار الخاصة سواء كانت من فعل المحليين أو الأجانب وذلك عن طريق الاشتراك مع مؤسسة أو مؤسسات بمعنى آخر تشكيل الشركات الاقتصادية

[1] N.Terki, les société étrangère en Algérie, OPU, Alger, 1976, p 15.

المختلطة، ولقد كانت ميزة الرئيسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة القانونية بأقصى حد هو 49 % من رأس مال الشركة.[1]

وكانت من بين هذه الأهداف الموجودة في إطار هذا القانون تتمثل فيما يلي:

الرفع من طاقة الإنتاج الوطني، وخلق مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمار الخاصة المنتجة.

تكميلية القطاع العام وتدعيمه بالقطاع الخاص وذلك حتى يتسنى تحقيق التشابك الصناعي وبعث النشاطات الاقتصادية المختلفة.

تحقيق التوازن الجهوي من خلال تشجيع المستثمرين للاستثمار في المناطق المحرومة.

رابعًا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

يمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 أفريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد، فهو يندرج في بإطار الأحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية وجاءت مبادئ هذا القانون كما يلي:

حرية الاستثمار: للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك ينص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل راس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة 183.

رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة و المرتبطة بحل تدخل رأس المال و الطبيعة القانونية للشريك فلقد لم يتم إلغاء شرط **51/49** و للمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشراكة[2].

حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر .

الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها للجزائر تجدر الإشارة هنا أن في هدا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع و لم تصادق الجزائر على أيه اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

[1]- قانون 82-11 المؤرخ في 20 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار.

[2] -A.Dahman, l'Algérie a l'&preuve, Casba édition Alger 1999- p139

تبسيط قبول عملية قبول عروض الاستثمارات و إخضاعها إلى الرأي بمطابقة أي يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض تم يثبت في الملف خلال شهرين كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم و بين المستثمرين المحليين.

الفرع الثالث: المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 99-12:

و جاء هدا المرسوم من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وقد سبق صدور قانون لاستثمار قانون الدول يتعلق بتنظيم القانون التجاري و الثاني بتحكيم التجارة الدولية.

و جاء هدا القانون بعد مستجدات أهمها:[1]

إلغاء إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة و في إشكال مختلفة و أنشأ في المقابل تصريح أسهل مما كان عليه.

إلغاء كل الفرو قات لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها على شكل التشابك الوحيد أين يتقدم المستثمر بوضع ملف حول الاستفادة و الترخيص ، و يفرض أيضا هدا القانون على هده الوكالة أجلا أقصاه 610 يوم للرد على طلبات المستثمرين.

منح تدابير تشجيعية و امتيازات حسب ما ذهبت إليه مواد 17-18-19 من نفس المرسوم و تتمثل في :

الإعفاء من ضريبة نقل الملكية العقارية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمارية .

تضييق رسم ثابت في مجال نسبة منخفضة تقدر بـ 5 % تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية و تكون موجة أساسا لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية عبء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، و يمكن للسلع المذكورة في هده المادة أن تكون محل تنازل و تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

[1] - المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين النوايا و الإنجازات:

بعدما تم التطرق سابقا على مختلف القوانين و المراسيم التشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر إذ ثم استنتاج تطور موفق للدولة الجزائرية تجاه هدا النوع من الاستثمار حتى يتم دراسة تأثير هده القوانين و المراسيم على المستثمر الأجنبي و سيتم تناول هدا المبحث بدراسة النقاط التالية:

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينيات على بذل مجهودات كبيرة و ذلك فيما يخص المجال القانوني المؤسساتي و الاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيت كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، و عملت على تحفيزها من جهة أخرى، و قبل التطرق إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من أشارة إلى نوايا هدا النوع من الاستثمار تم الانتقال إلى ما تم إنجازه ميدانيا.

الفرع الأول: نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

سيتم في هدا الجزء تقسيم حصيلة نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مراحل يفصلها قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 و قانون تطوير الاستثمار 2001 و ذلك راجع إلى سببين:

يرجع السبب الأول إلى الاختلاف في الأطر القانونية و المؤسساتية المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر حيت نجد أن قانون القرض كان بين 1990-1993 المرجع القانوني لهدا الاستثمار، كما كانت مصالح بنك الجزائر (مجلس النقد و القرض) بمثابة الإطار المؤسساتي المكلف على حسن تطبيق هدا القانون ، فبمصادقة مجلس النقد و القرض يمثل شرطا أساسيا لتحقيق هدا الاستثمار أم في الفترة الممتدة 1994-2001 فنجد قانون ترقية الاستثمار ووكالة ترقية و تدعين و متابعة الاستثمارات يعتبران الأساس القانوني المؤسساتي للاستثمار الأجنبي أما مند 2001 إلى غاية يومنا هدا فتجد قانون تطوير الاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أصبحا يمثلان المرجع القانوني و المؤسساتي لهد الصنف من الاستثمار[1].

أما السبب الثاني يكمن في إتلاف مصدر و طبيعة الإحصائيات المتعلقة بنوايا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيت كانت مديرية حركة رؤوس الأموال لدى بنك الجزائر بين 1990-1993 المصدر الرئيس لهده النوايا تم

[1]- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثما ر.

تحول مصدر هده الإحصائيات إلى وكالة ترقية و تدعين و متابعة الاستثمارات و دلك في الفترة الممتدة 2004-2012 تم أصبحت الوكالة الوطنية مصدر لهده الإحصائيات.

الفرع الثني: نوايا الاستثمار الأجنبي في ضل قانون النقد و العرض (1990-1993):

حسب إحصائيات بنك لجزائر فقد تم إصدار و التوصل على إعطاء 202 رأيا بالمطابقة منها 105 قرارا متعلقا بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و 66 قرار متعلقا بأصحاب الامتياز و 31 قرار للبائعين بالجملة، و ذلك من بين 300 ملف مدروس، و هو ما يعادل نسبة قبول 67% أما معدل قبوا الاستثمار الأجنبي المباشر فيعتبر الأعلى مقارنو بالأصناف الأخرى المطروحة لدى لبنك الجزاء و ذلك بنسبة 80% و ذلك في آخر اجتماع عقده مجلس النقد و القرض بغية دراسة إمكانية استثمار غير المقيمين بالجزائر.

جدول رقم(2): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة(%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة(%)
الزراعة	10	1,48	3117	0,13
البناء والاشغال العمومية	121	17,9	98996	4,01
الصناعة	386	57,1	1681400	68,03
الصحة	6	0,89	13573	0,55
النقل	21	3,11	13172	0,53
السياحة	11	1,63	420657	17,02
الخدمات	120	17,75	151335	6,12
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0,15	89441	3,62
المجموع	675	100	11572213	100

Source : http://www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d-investissement,ladate :09/05/2016.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1-الاستثمار في قطاع الصناعة

يعد قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) حيث تم التصريح ب 386 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1681400 مليون دينار جزائري نسبته ب 68,03% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة(دانون)الى السوق الجزائري وسنة2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني لإنتاج مركبات عسكرية من نوع "مرسيدس"، بالإضافة الى مشروع مصنع السيارات "رونو- الجزائر"بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات ومشروع إنتاج الحديد والفولاذ مع الشريك القطري.

2-الاستثمار في قطاع الخدمات

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 120 مشروع بقيمة 151335 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 6,12%من اجمالي الاستثمارات المصرح بها. ويحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

3-الاستثمار في قطاع الفلاحة

يعاني قطاع الفلاحة تهميش حيث لم يستقطب سوى 10 مشاريع بمبلغ 3117 مليون دينار جزائري قدرت بـ 0.13 %، من اجمالي التدفقات المصرح بها خلال الفترة 2002 – 2014، بالرغم من امكانيات المتاحة في الجزائر في هذا المجال ويرجع هذا الى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية.

4-قطاع السياحة

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 11 مشاريع مقدرة بمبلغ 420657 مليون دينار جزائري قدرت بـ 17,02% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن اهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة.

5-قطاع الاتصالات

حيث تم التصريح بمشروع واحد بمبلغ 89.441 مليون دينار جزائري قدرت نسبته بـ 3,62%من اجمالي التدفقات المصرح بها، ومن اهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نجد الشركة القطرية اوريدو.

6-القطاعات الاخرى

لم تخص القطاعات الاخرى كالصحة والنقل والبناء والاشغال العمومية بالمستويات المرغوبة رغم دورها في الاقتصاد، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة

ثانيا: اهم المناطق المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا اجنبية او عربية، والجدول الموالي يوضح اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

جدول رقم (3) اهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	377	898192
منها الاتحاد الأوروبي	274	563346
اسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
استراليا	1	2974
إفريقيا	1	27799
مشروعات متعددة الجنسيات	13	89992
المجموع	564	2471691

Source : http://www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d- investissement, la date :09/05/2016

نلاحظ من خلال الجدول إن الدولة الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2014). ب 377 مشروع منها 274 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها، تليها كل من ايطاليا واسبانيا، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية ب 200 مشروع ثم الدول الأسيوية ب 68 مشروع ومن أهمها الصين ولليابان وأمريكا ب 16 مشاريع إما الاستثمارات المتدفقة من استراليا تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم.

إما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بقيمة استثمار قدر ب 1267592 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية باستثمار قدرها 898192 مليون دينار جزائري منه563346 مليون جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الرابع: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر الاستثمار والأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث سيتم التطرق إلى أثره على رأس المال الناتج والمحلي الإجمالي وكذلك أثره على التكنولوجيا وعلى التشغيل، وأيضا أثره على ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت

يوضح الجدول الموالي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة(2000-2014):

جدول رقم (4): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	النسبة(%)
2000	2,47
2001	8,86
2002	7,64
2003	3,90
2004	4,30
2005	4,96
2006	6,62
2007	4,68
2008	5,27
2009	5,24
2010	3,93
2011	4,07
2012	4,74
2013	3,75
2014	2,13

المصدر: بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية WDI2014

نلاحظ من خلال الجدول إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكون راس المال الثابت تبقى متواضعة ففي سنة 2000 كانت النسبة تقدر ب2,47%ثم شهدت هذه النسبة زيادة في سنة .2001 حيث بلغت 8,86% لتنخفض بعدها إلى% 7.64 عام 2002ثم3,90 %سنة 2003 لترتفع سنة 2004 لتصل الى 4.30% و 4,96%في عام 2005 ولترتفع سنة 2008 وتسجل 5,27% ، لتنخفض في سنة 2010 وتصل الى 3.93%ثم ترتفع في سنتي 2011 و 2012 على التوالي الى4,07% و4,74% وبعدها تعود الى

الانخفاض سنتي 2013و2014 بنسبة3,75% و2.13 على التوالي بالنظر الى بيانات الجدول، (03-05) نستنتج بان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموطن في الجزائر لا يعد مصدر هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، حيث يظل اثره الكمي ضعيف، هذا عدا عن الأهمية النوعية للاستثمار الاجنبي والكفيلة بتنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي، والتي تظل هي بدورها هامشية.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (5): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

السنوات	النسبة(%)
2000	0.8
2001	2.17
2002	1.87
2003	0.93
2004	1.03
2005	1.05
2006	1.53
2007	1.24
2008	1.55
2009	2.02
2010	3.3
2011	2.5
2012	3.3
2013	2.7
2014	4.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية أداء الإعمال 2014.

من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من ارتفاعها في سنة2001 حيث وصلت إلى 2.17 %مقارنة مع سنة2000والتي كانت 0.8%، عاود الانخفاض في سنةً 2002 ليبلغ 1.87 ثم 0.93%سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات، التالية،

ليصل لأعلى نسبة سنة 2010 ب3.3% ليواصل تذبذبه خلال الفترة 2011-2014 ليستقر سنة من بعد ب4.1% وتبين والأرقام السابقة إن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائر ي لا يزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري إن نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة الاستثمار في الجزائر.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (6): الوضعية العامة للملفات المودعة لدى مجلس النقد و القرض و ذلك في الفترة الممتدة بين 2010-2013.

طبيعة الملفات	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	نسبة القبول (%)
الاستثمار الأجنبي المباشر	131	105	%80
أصحاب الامتياز	97	66	%68
بائعو الجملة	27	31	%43
المجموع	300	202	%67

Source : Direction des mouvement de capitaux "Bilan des investissements agrée par le conseil de la monnaie et de crédit N° :10 Février 2016 p: 17

المطلب الثالث: نوايا الاستثمار الأجنبي

تتمثل نوايا الإستثمار الأجنبي المباشر فما يلي:

الفرع الأول: نوايا الاستثمار الأجنبي في ضل قانون ترقية الاستثمار 1993-2000:

إن المستجدات و التغيرات التي جاء بها قانون الاستثمار و المتعلقة بمجموعة من الحوافز و الإعفاءات التي حركت عملية الاستثمار مقارنة بقانون النقد و القرض ، لان في ضل قانون الترقية الاستثمار تم إنشاء وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات حيث تعود هده الأخيرة ، و التي تم إضافة للمعلومات حول نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر و معلومات حول نوايا الاستثمار المحلي التي تجمعه بعض الخصائص مع المشاريع القائمة على أساس الشراكة لكنها بالمقابل لا تدل على المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها المستثمرون الأجانب الذين إدا وجدوا يتم إحصائهم ضمن المشاريع المصرح لدى الوكالة و هي نفس الملاحظة التي يمكن تسجيلها على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و يلاحظ الفترة الممتدة ما بين 2007 إلى غاية 2014 أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سمح بوجود مشاريع مصرح بها إذ بلغت 90000 مشروعا سنة 2007 فيما تم تسجيل 3000 مشروعا عام 2012 و في الفصل الأول من عام 2012 تم التصريح بـ 2365 مشروعا استثماريا[1].

إلا أن حصيلة المشاريع الاستثمارية القائمة على أساس إلى غاية 2013/12/31 مثلت بـ 397 مشروعا و يمكن إبراز دلك من خلال الجدول الموالي :

عنوان الجدول (7): تطور المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007/11/13 إلى 2013/12/31.

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب العمل المستحدثة	النسبة %	تكلفة الإنتاج (مليون دج)	النسبة %
2007	61	15	8747	18	9036	13
2008	17	04	2550	5	19810	12
2009	49	12	6070	13	16810	10
2010	59	15	6378	13.5	21317	13
2011	51	13	5902	12	18902	11
2012	60	15	5957	12.5	26699	16
2013	100	25	11696	25	51826	32
المجموع	397	100	47300	100	164460	100

Source : Agence de production et service des investissements division du guichet unique, Billant, des projet d'investissement 13/11/2007 au 31/12/2013.

من خلا ل الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أنه في تطور مستمر بالنسبة للسنوات الأخيرة حيت ارتفع عدد المشاريع من 60 مشروعا عام 2012 إلى 100 مشروع عام 2013، و هو ما يمثل زيادة قدرها 50%أي ما يعادل 25127 مليون دينار جزائري ، كما أن مناصب العامل قد حققت زيادة قدرها 5739 منصب عمل.

المطلب الرابع: نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون تطوير الاستثمار (2010/01/01 إلى 2013/12/31)

فيما يخص الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى غاية 2013/12/31 فقد تم تسجيل 43 مشروع على شكل شراكة واستثمار أجنبي مباشر و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] - مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة بيروت ، سبتمبر 2014 العدد 277 ص 96.

الجدول رقم (8): وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى 2013/12/31.

عدد الملفات	عدد مناصب العمل المستحدثة	تكلفة الاستثمار (مليون دج)
2090	224000	2668180

Source : Agence national du développement de l'investissement division de guichet unique , Bilan des projets d'investissement de 01/01/2000 au 31/12/2003

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي وصلت إلى غاية 2000 ملف في الفترة الممتدة ما بين 2010/01/01 إلى غاية 2013/12/31 ، أي بمعدل 70 ملف استثمار أجنبي لكل سنة، غير أنه تم الرجوع إلى توزيع الملفات حسب النوايا السابقة فإننا نجد في سنة 2010 تم إيداع 43 ملف استثمار أي بمعدل انخفاض قدره 57% عن سنة 2009ّ ، أما في سنة 2011 تم تسجيل 86 مشروع أجنبي.

أما خلال سنة 2013 لوحظ تراجع غي عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية للاستثمارات إذ وصلت إلى 80 ملف و قدرت نسبة الانخفاض ب 7% مقارنة مع السنة المنصرمة.

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر

مما سبق أن عدد المشاريع الاستثمارية قد بلغ 484 مشروع خارج المحروقات و كذلك خلال عشرية كاملة حيث كان عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة 87 مشروع في ضل قانون النقد و العرض و 446 مشروع مند 2007 حتى 2014.

غير أن الإحصائيات المقدمة سابقا تظهر أن في مجملها ضعفا كبيرا في تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا في الفترة ما بين 2000 و 2005 مما يؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية عن طريق التصحيحات الهيكلية دامت فترة طويلة و أن التغير الفعلي بدأ في سنة 2006 إذ لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يأخذ بالزيادة تدريجيا نحو الجزائر .

وبناء على الإحصائيات المتوفرة سيتم تقديم الاستثمارات المنجزة فعليا في الجزائر حسب قطاعات النشاط و ذلك فغي الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2011.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المنجزة في قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات قطاعا جذابا للمستثمرين الأجانب وحساس للاقتصاد الوطني إذ يعتبر المصدر الأساسي لتمويل ميزانية الدولة انطلاقا من هدا الثقل الذي يمثله هدا القطاع تفضل الجزائر الشراكة مع الشركات

الأجنبية غير أن ما يمكن ملاحظته أنه مند تأميم المحروقات بقيت المشاركة لرأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات في حدود 49% بالنسبة لجميع أصناف الإنجاز (تنقيب ، استغلال، تطوير، نقل و تسويق) لكن في بداية التسعينيات و في ضل البحث عن أفضل الاحتمالات بالخروج بالاقتصاد الوطني من الأزمة الاقتصادية خلال ذالك الوقت، عمد المشرع الجزائري إلى إصدار قانونا جديدا للمحروقات و المتمثل في قانون 1991، و الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع.[1] وقد كان الهدف من هذا الأجراء هو دعم التنقيب و زيادة حجم الصادرات من أجل رفع حصيلة المداخل المتأتية من المحروقات و بالتالي كرس أسبقية قطاع المحروقات في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن تشجيع الجزائر لهدا النوع من الاستثمار هو زيادة من حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما جعل دوره محدودا في الإصلاحات الاقتصادية من مساعد بسيط لصيرورة الإصلاحات بتحول إلى القطاع المفتاح الذي يفرض تأثيره على مجموع الاقتصاد الوطني و كذلك على البلاد ككلها[2]، و هدا ما تؤكده الأرقام الموالية:

جاء في تقرير عم مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2008الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بلغ خلال عام 2008 نحو 1.43 مليار دولار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى في حين سجل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في الفترة الممتدة 2000-2008 حوالي 7 مليار دولار ، و يكمن تسجيل أهمية العقود المرتفعة بين سونا طراك و الشركاء الأجانب في الفترة 2006-2015 في الجدول الموالي .

ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (9) (أنظر الملحق رقم1) الخاص بالعقود الموقعة بين سونا طراك والشركاء الأجانب خلال الفترة 2006-2015.

نلاحظ أن العقود التي أبرمتها الجزائر مند 2006مع اكبر الشركات البترولية في العالم التي تفسر أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي مع بداية 2007 و إدا تم الرجوع إلى أصل الشركات الأجنبية البترولية المستثمرة في الجزائر تعود إلى شمال أمريكا و أرويا حيت نجد الشركات الكندية و شركات أمريكية يعد تواجدها معتبرا.

أما الشركات البترولية الأوروبية فتعود بالدرجة الأولى إلى فرنسا (TOTAL) وإيطاليا (Agip) و بريطانيا (MONMENT BNT) و ألمانيا (BASE) هده بالإضافة إلى شركة بترولية من استراليا (BHA) كما يلاحظ تواجد شركات بترولية من أمريكا اللاتينية (PLUS PETRO) الأرجنتينية و شركات بترولية من ماليزية (PERTONA) وغيرها من الشركات و بذلك قد شهد قطاع المحروقات في الجزائر نشاطا اقتصاديا ملحوظا

[1] - IDEM P 229

فمند 2006 تمكنت سونا طراك من رفع حوالي 20 % من إجمالي احتياطها من المحروقات بفضل عشرين اكتشافا تم إنجازه من .2000[1]

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المنجز خارج قطاع المحروقات :

مند تبني قانون ترقية الاستثمار في نهاية 1993 تم إبرام عقود شراكة مع المستثمرين الأجانب لكنها تركزت أساسا ف قطاعي الصناعة و الخدمات غير أنهم بعد مرور ثلاثة سنوات و هو الحد الأقصى الممنوح من قبل ترقية الاستثمار من أجل إنجاز الاستثمار، حول عينة متكونة من 3525 مشروع غير أن الوكالة اقتصرت على تحليل المعطيات 1594 مشروع و ذلك راجع إلى أن الوكالة لت تحصل سوى على عدد السابق من الاستثمارات المملوءة في فيفري2009.

إن استقصاء هذه الوكالة 62 مشروع استثماريا في شكل شراكة ذات تكلفة إجمالية مقدرة ب 16.8 مليار دج و يعبر 94 % من هدا المبلغ عن إنشاء شركات جديدة (57 شركة من أصل 62) و يساهم القطاع الصناعي ضمن هده المشاريع ب 25 مشروعا بتكلفة 7.7 مليار دج كما يساهم قطاع الخدمات بـ14 مشروع بتكلفة 1.7 مليار دج ونشير هنا أن قطاعي الصحة و الصناعات الغذائية يتميزان بأهمية كبيرة إذ تتراوح بين 201 إلى 3 مليار دج للمشروع الواحد ، و يتسم التعويض لتوزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات المولية في المطلب الموالي .

المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد تم تقدير التعهدات الخاصة بـ 184 مشروعا بمفهومها الواسع لأي استثمار أجنبي مباشر، أصحاب الامتياز و بائعي الجملة ، حيت كان أصحابها (المستثمرون الأجانب) ينوون أقامتها بالجزائر لوحدهم أو في إطار الشراكة(إنشاء شركات مختلطة) بحوالي 73 مليار دج و هدا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (10): الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر (2010-2013)

أصناف العمليات	عدد المشاريع	التكلفة بالدينار الجزائري	التكلفة بالدولار الأمريكي	التكلفة الإجمالية بالدينار الجزائري
الاستثمار الأجنبي المباشر	87	6.639.477.18	1.030.821.24	29.300.311.61
وكلاء التوزيع	66	7.021.761.62	1.436.969.67	38.575.397.41
تجار الجملة	31	664.600.00	199.264.00	5.040.437.44
المجموع	184	14.979.838.60	2.666.953.91	72.946.146.46

Source: Media Bank Bilan Des Investissement Agrées Par Le Conseil De La Monnaie Et Du Crédit Op-Cit 2014 Pp15-22.

اعتمادا على المعطيات السابقة نجد بالرغم من مجلس النقد و القرض قد وافق على 105 ملف المتعلقة بالاستثمارات المباشرة إلا أننا نجد سوى 87 منها محققة في الجزائر و 13 أخرى متجهة للخارج و 5 منها لم

يصدر في حقها قرارا رسميا في حين تمثل الاستثمارات 40% من الإجمالي مركزه في قطاعات مهمة من قطاع المحروقات الزراعية و الصيد مواد البناء الكيمياء و المطاط ، البلاستك و هدا ما يؤكده الجدول الموالي1:

الجدول رقم (11): التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2013)

الوحدة مليون دج – مليون دولار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	التكلفة	
		بالعملة الوطنية	بالعملة الصعبة
كيمياء البلاستك و المطاط	17	1289.311	56.329
خدمات بترولية	06	257.166	25.467
الفلاحة و الصيد	12	276.166	301.312
صناعات حديدية ميكانيكية	14	979.892	85.395
خدمات مقدمة للشركات	15	10.075	2.663
مواد البناء	01	939.041	175.011
تجارة	06	8.784	600.00
مالية	01	402.992	14.723
محروقات	04	1.011.780	271.023
نسيج	05	16.397	2.420
صناعات زراعية	03	331.142	22.659
مواصلات	03	59.352	8.279
أشغال عمومية	01	15.536	2.588
ماء الطاقة	01	321.656	14.476
الخشب و الفلين	02	13.295	1.006
قطاعات مختلفة	05	760.890	40.863
المجموع	87	6.693.477	1.030.821

[1] مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة بيروت ، سبتمبر 2014، العدد 277 ص98.

المطلب الأول: التوزيع القطاعي الاستثمارات في ضل ترقية الاستثمارات –2010-2014:

يرجع تحسين الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة بين 2010-2010 لعدة أسباب منها :[1].

- تحسن المؤشرات الاقتصادية لا سيما في مجال التحكم في المدينة و نسب التضخم.
- تقديم برنامج إصلاح الاقتصادي وتطور التشريعات و جهود الحكمة في ترويج مناخ الاستثمار.

يمكن تقسيم الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 إلى مرحلتين من حيث توزيع المشاريع على القطاعات من جهة و ترتيبها حسب جاذبية القطاع من جهة أخرى و دلك كما يلي :

الفرع الأول: توزيع المشاريع على القطاعات لفترة (2014-2015):

إذ تعتبر هده الفترة بداية الانطلاقة حيت إحصاء خلالها 78 مشروعا من بينها 52 مشروع متعلق بالصناعة و هو يتمثل 64% من إجمالي المشاريع و 12 مشروع تم توزيعها على بقية القطاعات (الخدمة السياحية) من بينها المشاريع المتبقية وزعت على قطاعات النشاط الأخرى.[2]

الفرع الثاني: توزيع المشاريع على القطاعات للفترة 2007-2014:

يلاحظ من خلال تتبع المشاريع الاستثمارية أن قطاع الصناعة هو أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيت يغطي 59 % من إجمالي المشاريع المعتمدة خلال هده الفترة أي بكلفة إجمالية تقدر بـ 53% من المبلغ الإجمالي المستثمر، و تحتل قطاعات الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة من حيث درجة الأهمية إذ تحصل على نسبة 19% من إجمالي المشاريع المعتمدة و بتكلفة تعادل 29% من إجمالي تكلفة المشاريع المعتمدة بتكلفة تعادل 10110 مليون دينار جزائري و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (2007-2014).

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	16	4	9832	6
الصناعة	233	59	86470	53
البناء و الأشغال العمومية	38	10	10110	6
السياحة	15	4	8091	5
الخدمات	75	19	48119	29
الصحة	2	1	545	00
التجارة	18	5	1293	1
المجموع	397	100	164460	1000

Source: APSI OP-CIT

[1] -مجلة الاقتصاد و الأعمال ، مرجع سابق ،ص 46

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج أن هناك تنوع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هدا ما يعنى بعث الثقة في الاقتصاد الجزائري من جراء التحسن الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بالقطاع الموالية، الصناعة ، الخدمات و البناء و الأشغال العمومية أي بزيادة تقدر بـ 108 مشروع في قطاع الصناعة ، 33 مشروعا في قطاع الخدمات 10 مشاريع في قطاع البناء و الأشغال العمومية.

لقد أجمعت الدراسات و التحليل أن كل هده المشاريع ستوجه بصفة أساسية لتلبية الطلب المحلي و بالتالي فإن الهدف من هده الاستثمارات هو الوصول إلى المستهلك النهائي.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون تطوير الاستثمار 2011-2013.

إن التوزيع القطاعي لنوايا الاستثمار الأجنبي لفترة 1-1-2011 إلى 31-12-2013 يوضح أن القطاع في صدارة المشاريع الاستثمارية إذ سجل الاستثمار في هذا القطاع يعد منخفضا إذا ما قورن بتكلفة الاستثمار في قطاع الخدمات إذ تمثل التكلفة الأولية بـ 54436 مليون دج و بنسبة 24% من إجمالي تكاليف المشاريع الاستثمارية أم التكلفة الثانية فهي تعادل نسبة 81% من مجموع تكاليف المشاريع الاستثمارية و ذلك بمبلغ 161040 مليون دينار جزائري في حين نجد عدد مكلفات الاستثمار في هدا القطاع هي 57 مشروع أما باقي المشاريع فهي تتوزع بنسب ضئيلة على باقي القطاعات و يمكن توزيع هده الاستثمارات الأجنبية لسنة 2011 على النحو التالي :

أولاً: الصناعة الصيدلانية

إذا تم اتفاق شراكة بين المعهد الطبي الوطني و مجمع صيدال الجزائري (SANOFI-SYNTHELABO) إذ هذا الأخير مساهم بنسبة مئة في المائة في مصنع الإنتاج للمعهد الجزائري إذ عمل على خلق 250 منصب عمل و من ناحية أخرى تم تأسيس شركة مختلطة بين صيدا ل و مخبر ' أفونتي" بنسبتي 30 و 70% على التوالي ، إذ يقدر هدا الاستثمار بـ200 مليون دج قادر على إنتاج 20مليون وحدة في السنة و قد أنشئت هده الاتفاقية 120 منصب عمل.

ثانياً: الصناعة الغذائية

غرف هدا القطاع تميزا من ناحية الشراكة الأجنبية يمثل محرك النمو في الجزائر فخلال أكتوبر 2011 تم إمضاء اتفاقية بين دانون وشركة جرجرة ودلك من أجل أنتاج ياغورت إذ تقدر تكلفة المشروع بـ28 مليون أورو ونصت هده الاتفاقية على تأسيس شركة دانون جرجرة الجزائر .

ثالثاً: القطاع المالي

في هدا القطاع تم تأسيس عدت بنوك فرنسية كسويستي جينيرال و البنك الباريسي و ذلك اعتمادها عدة وكالات محلية في الجزائر و ذلك من جل تقديم خدماتها المالية للقطاع المالي للجزائر و الجدول الموالي يؤكد ذلك :

الجدول رقم (13): التوزيع القطاعي عن المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (1-1-2011 إلى 31-12-2013).

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	تكلفة الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	2	1	6	0
الصناعة	137	67	54636	24
البناء و الأشغال العمومية	6	3	4536	2
السياحة	4	2	4500	2
الخدمات	57	27	161040	71
الصحة	3	2	2100	1
المجموع	209	100	226818	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر لسنة 2011-2012-2013.

و في سنة 2013 أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الثانية من حيث التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بعد أفريقيا الجنوبية و مصر و دلك بمبلغ 2.3 مليار دولار و هدا الرقم تم اعتماده من طرف المجلس الوطني للاستثمار أم عن توزيع هدا المبلغ إذ تم تأسيس شركة مختلطة بين الشركة الجزائرية للطاقة و الشركة الأمريكية ذلك من اجل إنشاء مصنع لتحلية مياه البحر يقدر تكلفة هدا المشروع بـ450 مليون دولار.

و من جهة أخرى سيتم منح الشركة الوطنية الكويتية الرخصة الثالثة للهاتف النقال بمبلغ 1.1 مليار دولار منها 421 مليون دولار لشراء هدا الترخيص و الباقي للاستثمارات في التجهيزات.

وقد تم إنشاء شركة الاسمنت من طرف المؤسسة السويسرية و مجمع أوراس كوم المصري للاسمنت وذلك بمبلغ 180 مليون دولار، وقد صرح المدير العام الوكالة الوطنية للاستثمار بوجود مبلغ يتراوح بمليار دولار كاستثمارات أمريكية في الجزائر وهذا ما دل على شيئ فإنه يدل على أن و م أ بدأت تتواجد في السوق الجزائرية .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم في هذا المطلب دراسة النقاط الموالية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل النقد و القرض

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون النقد و القرض من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (14): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون النقد و الصرف.

الدول	عدد المشاريع	الاستثمارات الأجنبية	
		بالعملة الوطنية	بالعملة الأجنبية
فرنسا	22	1700760.40	148455.47
إيطاليا	19	2109526.00	412776.94
أسبانيا	12	572154.57	159566.94
باقي دول أروبا	14	1089797.71	16502.11
المجموع 1	67	5742238.68	837301.17
دول المغرب العربي	8	149105.00	10595.44
باقي الدول العربية	4	340075	23400.00
المجموع 2	12	489280.00	33995.44
اليابان			
كوريا الجنوبية			
أمريكا الشمالية	6	676341.00	158351.00
روسيا	1	5000.00	990.00
المجموع 3	7	6813441.00	159341.00
المجموع الكلي	87	6912859.6	1030821.24

Source: Media Bank op-ci février 2016, p19

من خلال هدا الجدول يمكن استنتاج ما يلي :

تواجد المستثمرين الأوروبيين بقوة ليس بجديد تطرأ لوجود عدة مبررات من بينها التقارب الجغرافي بين أوروبا و الجزائر و إذا تم التدقيق و تقسيم المستثمرين حسب جنسيتهم يتضح أن أكبر دولة مستثمرة في الجزائر هي فرنسا إذ تحتل الصدارة من بين الدول الأوروبية و العالمية على حد سواء، و ذلك من خلال مساهماتها المقدرة بـ25 % من إعداد المشاريع الاستثمارية .

و ترتكز أهم الاستثمارات الفرنسية بالجزائر في قطاع المحروقات و الخدمات البترولية بنسب 60% بينما 50% من المشاريع الإيطالية تتجه نحو قطاع الفلاحة و الصيد البحري في حين لا يمثل قطاع المحروقات و الخدمات البترولية الأعلى نسبة 25% أما الاستثمارات المباشرة الأسبانية فتعرف تركيزا كبيرا في قطاع المحروقات بنسبة 73%.

يلاحظ غياب اكبر الدول الأجنبية المباشرة في العالم خلال تلك الفترة وهي كل من اليابان، أمريكا وألمانيا.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ضل قانون ترقية الاستثمار (1963-2000)

بناء على ما تم التصريح به فيما يخص مشاريع استثمارية لدى الوكالة ' رغم متابعة الاستثمار فإنه يمكن تقديم المشاريع حسب أصولها الجغرافية بدءا من تاريخ العامل بقانون الاستثمار و ذلك خلال الفترتين:

أولاً: الفترة 2013-2015:

وهي فترة انطلاق العمل بقانون الاستثمار حيث يتميز بتدقيق رؤوس الأموال الأجنبية على شكل تصريحات لنوايا الاستثمار في الجزائر حيث أكدت هده التصريحات هيمنة الشركاء التقليدين على أغلب المشاريع وعلى رأسهم فرنسا بـ18 مشروعا وهو ما يمثل 20.07% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هده الفترة ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (15) :التوزيع الجغرافي لنوايا الاستثمار الأجنبي (2013-2015)

الدول	عدد المشاريع			النسبة
	2013	2014	15-14	
فرنسا	16	2	18	23.07
إيطاليا	12	1	13	16.66
أسبانيا	7	3	10	12.82
بلجيكا	4	3	7	9.00
المجموع 1	39	9	49	61.55
أمريكا	3	2	5	6.41
كندا	3	1	4	5.12
دول أخرى	16	5	21	26.92
المجموع 2	22	8	30	38.45

المصدر : فطيمة حفيظ ، الشراكة الأورو متوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ،2000 ،ص 104

ثانياً: الفترة 2004-2014

إن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة يمكن إبرازها من خلال **الجدول رقم (16): التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الجدول في الجزائر الفترة (12-11-2001 إلى غاية 31-12-2014) (أنظر الملحق رقم 02):**

نستنتج من الجدول ما يلي :

بقاء الدول الأوربية أكبر الدول المستثمرة في الجزائر و ذلك بحصة تفوق 50% من إجمالي عدد المشاريع حيت تتقدمهم فرنسا بـ 21% أي ما يمثل 127 مشروع إجمالي عدد المشاريع بتكلفة تقدر بـ 30189 مليون دينار جزائري.

زيادة الاستثمارات لمباشرة العربية في الجزائر، إذ و صلت إلى 167 مشروعا بعد ما كانت 12 مشروع خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013 إذ تمثل 27.63 %من مجموع عدد المشاريع و ذلك بتكلفة تصل إلى 23720.9 مليون دج و هو ما يمثل 55.55% من إجمالي تكاليف المشاريع ، بحيث يمثل منها الأمارات المتحدة حصة الأسد إذ تعادل 56.36% من تكلفة المشاريع العربية 31% من إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية.

انفراد فرنسا بمقدمة إنشاء مناصب العمل المستحدثة و تقدر بـ15812 منصب عمل نسبة 26% على الرغم من أن عدد المشاريع المستثمرة هي 67 مشروعا .

غياب عدد مناصب العمل المستحدثة في المشاريع الهندية و قد يرجع لاستخدام اليد العاملة الهندية.

زيادة اهتمام دول أمريكا الشمالية بالاستثمار في الجزائر إذ وصلت عدد المشاريع الاستثمارية إلى 43 و ذلك بنسبة 7% بعد ما كانت غائبة عن الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث:آثار و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر:

ككل دولة يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر إيجابيا على اقتصاد الدول و ذلك من خلال منافعه المتمثلة في الآثار المستحدثة له، كما أن لهاد الاستثمار عوائق تواجهه و تجعله قليل التدفق و عليه سيتم تقسيم هدا المبحث في دراسة النقاط التالية :

- الآثار الاقتصادية الاستثمار الأجنبي.
- عوائق الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أثار على الاقتصاد الوطني التي تظهر أساسا على :

العمالة: نقل التكنولوجيا و على التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الآثار الثانوية التي يمكن أن يخلفها هدا النوع من الاستثمار، و لكن الدراسة ستقتصر على متغيرين و هما العمالة و التنمية الاقتصادية و ذلك عدم توفر المعلومات التي تخص باقي المتغيرات.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة و متزايدة ، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هده المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير.

فحسب التصريحات المقدمة لدى الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية التي ندخل ضمن الشراكة الأجنبية مند 2008 إلى غاية 2014 قد توظف ما يقارب 47300 بطال موزعة حسب السنوات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): تطور اليد العاملة المنشاة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الفترة 2008-2014.

القطاعات	عدد المشاريع	عدد اليد العاملة	النسبة %	تكلفة الاستثمار (مليون دج)	تكلفة منصب العامل (مليون دج)
الفلاحة	16	3925	8	9832	2.27
الصناعة	233	28550	60	86470	3.03
أشغال البناء	38	6787	14	10110	1.49
السياحة	15	2257	5	8091	2.58
الخدمات	75	5324	11	48119	9.03
الصحة	2	114	1	545	4.72
التجارة	18	343	1	1293	3.72
المجموع	397	47300	100	164460	3.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير وكالة ترقية إنجاز و متابعة الاستثمارات 2014.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الصناعة هو الذي يستحوذ على أكبر نسبة من مجموع اليد العاملة الموظفة إدا تقدر بـ 9.03 مليون دج و اخفض تكلفة يمكن ملاحظتها في قطاع البناء انفصل على غاية 1.49 مليون دج أما فيما يخص الفترة من 2011/1/1 على غاية 2013/12/31 فنجد التوزيع و حساب التكلفة لليد العاملة حسب القطاعات موضحة الجدول الموالي

الجدول رقم (18): توزيع تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في أيطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الممتدة ما بين 1-1-2011 إلى 31-12-2013

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب العامل	النسبة %
2008	61	8747	18
2009	17	2550	5
2009	19	6070	13
2010	59	6378	13
2011	51	5902	12
2013	60	5957	13
2014	100	11696	25
المجموع	397	47300	100

Source: Apsi op-ci 14-20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد اليد العاملة تختلف من سنة لأخرى فنجد انه في سنة 2009 كان عددها في المشاريع الاستثمارية قد بلغ 2550 منصب عمل أما في سنة 2014 التي تعتبر أكبر سنة سيتم توظيف فيها اكبر عدد ممكن من اليد العاملة نسبة 25% من مجمع الموظف من 2008 على 31-12-2014 و يمكن توزيع اليد العاملة و حساب تكلفة إنشاء منصب عمل حسب القطاعات في الجدول الموالي[1]:

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي،2016.

الجدول رقم (19) : توزيع حساب تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبي المباشرة و ذلك في الفترة 2008-2014

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج الداخلي الخام ×100
2001	45470	4	0.32
2002	40300	12	0.029
2003	47170	9	0.019
2004	49320	10	0.021
2005	34670	11	0.032
2006	38190	5	0.013
2007	45810	447	0.976
2008	47440	630	1.328
2009	47720	500	1.048
2010	47869	530	1.10
2011	53300	468	0.878
2012	55200	1200	2.173
2013	56200	1100	1.957
2014	60300	2300	3.814

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات "نشرة الأرقام" نشرة 2014 رقم 29-30-ص21-34.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ف التنمية الاقتصادية، إذ بلغت سنة 2002 نسبة 0.29% وبدأت هذه النسبة في الارتفاع منذ 2007 قد وصلت في أحسن الأحوال إذ وصلت في سنة 2014إلى 3.814% بعد ما كانت 2.137 % سنة 2012.

و عليه يمكنهم القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري بقي ضعيفا جدا خلال الفترة (2002-2006) غير أنها بدأت في سنة 2007 المشاركة في تنمية الاقتصاد شيئا فشيئا .

و فيما يلي جدول يوضح عمليات المناقصة لخوصصة عدد من الشركات الوطنية و ذلك لسنتي 2012-2014 في الجزائر وتنصيب المستثمرين الأجانب منها .

الجدول رقم (20): نتائج عمليات المناقصة الخاصة بخوصصة عدد من الشركات الجزائرية (2013-2014).

السنوات	الوحدات المعروضة للخوصصة	العروض المستقبلية	طبيعة العارضين	العروض المرفوضة
2013	11 فندق	15	خواص و وطنيين 15	9
	11 مصنع للآجر	19(86 دفتر أعباء مسحوب)	خواص ووطنيين 15	--
	12 مصنع للماء المعدني والمشروبات	17(155دفتر أعباء مسحوب)	خواص ووطنيين11	--
	4 مصانع المياه المعدنية والمشروبات	11(31دفتر أعباء مسحوب)	خواص ووطنيين 15	1
	12 مصنع للآجر	12(52دفتر أعباء مسحوب)	خواص ووطنيين 10 مجموعات العمال 8	--
2014	وحدات تسويق مواد أولية	22(46دفتر أعباء مسحوب)	خواص ووطنيين 14 مجموعات العمال 8	1
2014	10 فنادق	10(30 دفتر مسحوب)	خواص ووطنيين	-

Source: Ministre de l'industrie et de restriction colloque sur « la restriction industrielle point de situation et perspective » Elaurrassi le 2 a 3 mars 2014 p 36.

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

هناك فرق شاسع بين الأعباء المسحوبة و العروض المقدمة.

الغياب المطلق لاهتمام المستثمرين الأجانب بكل كما هو معروض للخوصصة إلا تقديمهم لعرض واحد يخص الفنادق.

غياب عقود الملكية لبعض الوحدات التي هي أصل الخوصصة و غياب الامتياز لبعض الآبار و المواقع التي بدرها لا تصبح وحدة المياه أو مصنع الأجر أية فائدة لكونها المورد الأساسي للمادة الأولية.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً على اقتصاد البلد المضيف له، إلا أن المعطيات الإحصائية التي تسمح لنا بقياس هذا الدور بدقة غير متاحة. الأمر الذي اضطرنا أن نقتصر على الأدوار التي يمكن استنتاجها دون الرجوع إلى الإحصائيات المعنية بها.

المطلب الأول : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات

وهذا من خلال دخول مستثمرين أجانب في نشاطات محددة. في إنتاج مواد التنظيف والتطهير أصبحت تعدد في تلك المنتجات و تطور و تحسن في نوعيتها. فبعض مواد التنظيف المنزلية لم تتغير أنواعها و لا أحجامها و لا حتى أغلفتها الخارجية لمدة تفوق عقدا من الزمن حينما كان الإنتاج و التوزيع محتكرين من طرف مؤسسة عمومية واحدة, لكن بدخول نفس المؤسسة مع شراكة أجنبية تنوعت منتجاتها و تعددت في ظرف سنة واحدة فقط.[1]

إن هذه الحالة لا تقتصر على إنتاج و توزيع مواد التنظيف فقط السالفة،بل يمكن ذكر أمثلة لها في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب ، كالسلع الكهرومنزلية و المشروبات الغازية و بعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و قطاع الاتصالات (الهاتف المحمول) . . .الخ. [2]

بينما غياب الشراكة الأجنبية في قطاعات أخرى جعل نوعية منتجات هذه الأخيرة مستقرة لا تعرف أدنى تغيير حتى من الناحية الشكلية البسيطة، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنويعا في الاستخدام أو تجديدا في المنتوج. ويمكن التدليل على هذا ببعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التي لم تدخل تعديلات ملموسة ذات مغزى على منتجاتها لمدة تقترب من العشر سنوات وتتجاوزه في بعض المنتجات. والأمر شبيه أيضا إذا نظرنا في بعض المؤسسات الأخرى التي لا تولي أي اهتمام لتنويع منتجاتها وتحسين نوعيتها حسب متطلبات السوق و تطورات الحياة المعاصرة، كالمنتجات الكهرومنزلية و المدافئ المشغلة بالغاز و الكهرباء و غيرها.

المطلب الثاني: التخفيف من الواردات السلعية إلى الجزائر.

سبقت الإشارة في هذا البحث إلى أن الصادرات السلعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضعيفة مما يوحي بأن إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجه أساسا للسوق الملحي. الأمر الذي يدفعنا إلى وضع الفرضيتين التاليتين :

---

[1] **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ،العدد04،**الجزائر**،2006 ،ص76.

[2] – حميد الجميلي،**دراسات في العلاقات الاقتصادي الدولية**، أكادمية الدراسات العليا،طرابلس،ليبيا،2005،،ص285.

الأولى: أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تلبية الطلب المحلي الذي لم يكن ملبيا سابقا بالواردات.

الثانية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخفض في الواردات الجزائرية من خلال آدائها لدور إحلال الواردات.[1]

بخصوص الفرضية الأولى، يمكن البرهنة عليها بشح و قلة عرض الكثير من السلع و المواد في السوق الجزائري، كبعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و الكثير من قطع الغيار و المنتجات الكهرومنزلية و الالكترونية . . . الخ. الأمر الذي يجعل إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يوجه أساسا إلى السوق المحلي (الجزائري)، و من ثم لا تساهم في الرفع من حجم الصادرات.

أما الفرضية الثانية فيمكن اعتبارها خاطئة إذا أخذنا المعطيات السوق المحلي (الجزائري) الذي يعتبر خالي من المنتج المحلي ، ومع هذا الضعف الذي سجلته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد و التقليل من حجم الواردات إلى الجزائر .

غير أن ارتفاع قيمة الواردات تحدث نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات و/أو ارتفاع الطلب المحلي إلى مستوى يفوق الإنتاج المحلي. تساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيض الواردات من خلال تلبيتها للحجم الفائض من الطلب المحلي على الإنتاج المحلي قبل دخول الاستثمارات المذكورة.

المطلب الثالث : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين اليد العاملة.

رغم كثرة مراكز التكوين و المؤسسات التعليمية و الجامعات بحجم يفوق120 مؤسسة جامعية و أكثر من 1000.000 طالب جامعي، "إلا أنه توجد هوة بين هذه النخبة الجامعية و النقص المسجل في التقنيين والمهندسين و المسيرين المؤهلين" . الأمر الذي يحتاج إلى مساهمة المستثمرين الأجانب بالتعاون مع الحكومة الجزائرية على إحداث نوع من الانسجام و التوازن بين عروض التكوين و احتياجات السوق[2].

في هذا الإطار نسجل مساهمة بعض المستثمرين الأجانب في تكوين اليد العاملة و فق الاحتياجات المباشرة لسوق العمل، حيث "أنشأت مؤسسة Schneider Eclectic Algérie معهدا للتكوين في أكتوبر 2002 ، يقدم تكوينات تقنية في ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية، التوزيع الكهربائي. . .الخ).

والأمر شبيه أيضا لدى مؤسسة Toyota Algérie التي فتحت مركزا للتكوين متخصصا في صيانة و إصلاح السيارات التي تسوقها في الجزائر ، نظرا لندرة هذا التخصص. كما "أن مؤسسة Michelin Algérie

[1]– بعداش عبد الكريم،"**الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري**"،أطروحة دكتورة،الجزائر،2008،ص147

[2] المرجع السابق، ص148.

تساهم بحيوية في مهنية (Professionnalisation) عملية التوزيع من خلال تقديمها لإرشادات و مساعدات لزبائنها.[1]

المطلب الرابع : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة الأجنبية تخفض أو تزيل نهائيا الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر مثل هذه المؤسسات و تحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتابعة.

وقد تنقلب تلك الأعباء إلى مداخيل تجنيها الخزينة العمومية من خلال اقتطاع الضرائب المتنوعة الناتجة عن ممارسة النشاط الاستغلالي أو الضرائب على الأرباح حين تحققها. و هي حالة محتملة الوقوع بقوة، لأنه لا يمكن تصور مجيء مستثمر أجنبي بهدف تحقيق خسائر من وراء استثماراته.

مما سبق يمكن تصور المردود المالي الذي يعود على المالية العمومية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا تمت هذه الاستثمارات في الشكلين السابقين الذكر.[2]

كما أن عملية الخوصصة أو الشراكة السالف ذكرهما يساهمان في الحافظ على استمرارية هذه المؤسسات، المعنية بالخوصصة أو الشركة، في ظروف أحسن مما كانت عليه. الأمر الذي يوفر فرض عمل و منتجات رأسمالية و/أو استهلاكية، و/أو خدمية في حاجة إليها السوق المحلي بدلا من استيرادها. و كلها عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرض عليها.[3]

المطلب الخامس: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار تم تدعيمه وتعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الأجانب. و هذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة العراقيل التي ذكرناها سابق والتي تقف كعائق أمام إنجاح هذه السياسة. فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي في الجزائر. خاصة أن هذه الأخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعاملين الأجانب.

نظرا لشساعة مساحتها و توفرها على أراضي زراعية ومدن صناعية في الشمال و المناجم و حقول الغاز، و البترول في الصحراء كما أن الحكومة الجزائرية اهتمت بالتربية و التعليم و التكوين حيث أن ثلاثين

[1]– عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره،ص148

[2]– بعداش عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره ،ص149

[3] – حميد الجميلي ، مرجع سبق ذكره ،ص287

30% من ميزانية الدولة مخصصة لقطاع التربية وتملك الجزائر هياكل عديدة و مهمته تتمثل في شبكة الطرقات الضخمة و الموانئ والنقل الجوي،شبكة المواصلات...إلخ [1].

ويمكن سرد أهم المؤهلات إلى ما يلي:

1- بالنسبة للموانئ: تملك الجزائر حوالي 12 ميناء متعدد الخدمات، بالإضافة إلى حوالي 20 ميناء صغير للصيد، والموانئ المتخصصة لنقل المحروقات. تبقى الموانئ الأخرى لا تفي بمتطلبات أي انتعاش ملحوظ. لهذا تبنت الجزائر خططا تنموية إلى آفاق 2010 تهدف في مجملها إلى تطوير و ترقية الموانئ الجزائرية بغية مواكبة الانتعاش التجاري مع الخارج. [2]

2- بالنسبة بالنقل الجوي: تملك الجزائر شبكة لا بأس بها من المطارات وتتوزع على مختلف مناطق البلاد. باستثناء أقصى الجنوب وبعض مناطق الهضاب العليا.

3-الهياكل و المنشآت الأساسية:

إن الهياكل و المنشآت المختلفة الضرورية لسير النشاط الاقتصادي لأي بلد وفق متطلبات الاقتصاديات الحديثة، تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية و الجزائر من خلال اعتمادها للسياسة ولتصفية هامة في 70(سبعينات) قامت بتوفير بنية تحتية هامة لخدمة الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى إنجازات أخرى بهدف الاندماج مع الاقتصاديات العالمية و ما تتطلبه من بنية تحتية متطورة.

فللجزائر موارد بشرية و مادية (طبيعية) قادرة على تحقيق التنمية الشاملة إذا ما استخدمت على أحسن وجه تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تحدث عن طريق التطور الإيجابي في الجزائر خلال هذا العام فإن التطورات الاقتصادية كانت مهمة و أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة، و إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة. و مواصلة الإصلاحات الهيكلية حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. [3]

و سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا، كما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم واستقرار الصرف. و أضاف التقرير أنه بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 م/ د منها 1.18 م / د في قطاع المحروقات و 243.9 مليار دولار في القطاعات الأخرى. و يمكن تقسيمها كما يلي[4]:

- الصناعات الكيميائية 160.6 مليون دولار
- الصناعات الغذائية و الفلاحة 43 مليون دولار

---

[1]- فارس فضيل. **:أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة:** (الجزائر- مصر- السعودية). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 288.

[2]- بنك الجزائر، حوالي 50 مطار و أرضية مخصصة للملاحة الجوية، منها 5 مطارات دولية درجة 2، أما الأخرى فهي وطنية أو جوية أو ذات استعمال محدود.

[3]-خلالقة أسمهان، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

[4]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2011/2010.

- الأشغال الكبرى 23 مليون دولار.
- أما مصادر هذه الاستثمارات الأجنبية فنقسمها على النحو التالي:
- الإتحاد الأوربي 42 % أي حوالي 600 مليون دولار.
- الدول العربية 25.6% أي حوالي 366 مليون دولار.
- باقي الدول 32.4 % أي حوالي 77 مليون دولار

إلى جانب هذا فإن الجزائر مازالت تواصل جهودها في جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتكثيف الندوات والزيارات إلى البلدان العربية والأجنبية. والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي، زيادة على هذا كله فإن عناك تطورات سريعة إيجابية خلال هذه السنة. مما اكتسبت مناخ الاستقرار والسلم الأصلي و القضاء على الاضطرابات التي عرفتها في السابق.

كما تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تنفسية لجذب الاستثمارات. وهذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين، و خاصة أن مناخ الاستثمار الحالي يساعد على ذلك.

و أهم العناصر التي تساعد على ذلك واقع الاقتصاد الجزائري، الإطار التشريعي و التنظيمي و الإداري خاصة قانون الاستثمار زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2011/2010.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل تبين لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر كانت كبيرة حيث كان لها الدور الكبير و البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام و تحريك التجارة الخارجية للبلاد كما أننا استخلصنا أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات في الجزائر و كذا مساهمته في تكوين اليد العاملة المؤهلة حيث أنه تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر له دورا بارز في تحسين المالية العمومية،إلا أن تبقى أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كبيرة خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت حركة قوية لرجال المال و الأعمال الأجانب ،لكن ما نراه على أرض الواقع أن معظم هذه الاستثمارات كانت موجهة إلى مجال المحروقات الذي يبقي الاقتصاد الوطني رهينة له إلا أن تجد الدولة الجزائرية حلا حقيقا لهاذ الواقع الاقتصادي الذي بات يهددها.

خاتمة

خاتمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من اهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، إذهو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنويع القطاعي للاستثمارات. شهدت الساحة الدولية حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة من طرف العديد من الدول لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية نحو الخوصصة واقتصاد السوق، و التوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، وظهور التكتلات الدولية، و الجزائر ليست بمعزل عن النظام العالمي الجديد فهي تسعى للاستفادة من هذه الوسيلة التمويلية وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات لتوفير مناخ استثماري ملائم كمنح عدة حوافز ضريبية وجمركية، إضافة إلى تمتع الجزائر بإمكانيات ومؤهلات ذاتية تعزز من حضوضها لاستقطاب حجم هام من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد إمضائها على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار.

وتمت الإجابة على جميع الفرضيات إما تأكيدا أو نفيا بالاعتماد على ما سبق من الفصول، فجاءت

الفرضية الأولى كما يلي: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ذالك الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر،وهو يتخذ عدة أشكال من حيث الملكية و من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي،كما وله عدة محددات من حيث اختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية و كذالك العوامل التي تخص الدول المضيفة .

و هذا ما يثبت و يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية كما يلي : تتمثل التنمية الاقتصادية في مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و (تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماُ على اقتصاد البلد المضيف،حيث يلعب دورا هاماً في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات ويقوم بمساهمة تكوين اليد العاملة. و تقليل الواردات السلعية للبلد المضيف وكذالك تحسين المالية العمومية للبلد المضيف له.

و هذا ما يثبت و يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة كما يلي : من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، اتضح لنا أن هذه الإصلاحات تبقى غير كافية، حيث لا تزال هناك آثار سلبية كبيرة وامتيازات قليلة. فبالنظر لسياسة التحفيز على الاستثمار تبين أن مناخ الاستثمار مازال غير ملائم، بالرغم من النسب المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية في السنوات الأخيرة، وذلك راجع في الأساس للعراقيل المتنوعة التي يعاني منها المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية، تعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها.....إلخ.

وهذا ما يؤكد ويثبت صحة الفرضية الثالثة.

لهذا جاء هذا البحث في عمومه لدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد سلطنا الضوء على وجه الخصوص لمعالجة إشكالية واقعه في الجزائر والعوامل المؤثرة في جلبه ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية.

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن تقد يم بعض النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا.
- تطور القوانين و التنظيمات والأطر الخاصة بترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر.
- التحفيزات والتشجيعات الجمركية والجبائية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ما لم يصاحبها القرار في الوضع الاقتصادي و السياسي و القانوني.
- توجه أغلب المستثمرين الأجانب إلى قطاعي المحروقات و الاتصالات وهذا لا يسمح بإحداث توازن قطاعي.
- تركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما وفي المناطق الوسطى الداخلية خصوصا، وهذا ما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في بعض المناطق من الوطن، وهذا يشير إلى عدم وجود توازن جهوي بين المناطق.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية، و قانونية و تشريعية وهي أهم عراقيل التي أدت إلى الكبح من تدفقه.

التوصيات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها نحو تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها أن تزيد في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

- العمل على وضع سياسة اقتصادية كاملة ومتناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفعالية.
- تهيئة مناخ استثماري تنافسي وذلك من خلال:
  - إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر الأجنبي.
  - إصلاح النظام القانوني بما يضفي عليه المزيد من الشفافية والوضوح.
  - تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار.
  - تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات.
- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.
- تطويرمجال الإعلام والاتصال لإعطاء وتوضيح مختلف الإمكانيات والفرص المتاحة للمتعاملين الأجانب.
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والنشاط الزراعي، والتي تزيد في الصادرات وتعمل على زيادة رصيد الجزائر من الأسواق الخارجية.
- تشجيع الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، لأنه يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.
- وأخيرا نوصي بتخصيص جزء كبير من احتياطي الصرف في الجزائر الذي بلغ حاليا أكثر من 193مليار دولار، وتوجيهه للاستثمارات المنتجة في القطاعات الحيوية كقطاع الزراعة و الري وقطاع الصناعة،وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبني التحتية.

أفاق الدراسة:

على ضوء هذه الاقتراحات و التوصيات المتوصل إليها سنقدم بعض الأفاق التي تتمل فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الهامة التي تنال حظا من الاهتمام والإيجبات والكتابات التي تشرح هذا الموضوع.
- لقد حاولنا في البحث تبيان فرصة الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثره على الاقتصاد الجزائري و مع ذالك تبقى هذه المحاولة جهدا ناقصا في حاجة إلى البحث و الدراسة و إلى المزيد من الإثراء و الاهتمام حتى الإقناع بضرورة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- توضيح أهم الآثار السلبية و الإيجابية في الدول المضيفة و القائمة بالاستثمار و محاولة استفادة هذه الأخيرة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

1-الكتب:

1. ابراهيم عبد الهادي المليجي، " **التخطيط للتنمية** "، المكتب الجامعي الحيث، الاسكندرية، 2004.
2. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دار النشر و التوزيع، لبنان، 2003.
3. برتان جيل ، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان،2004.
4. حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003..
5. حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية**، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس – ليبيا .
6. الدوري محمد أحمد، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط1، ص 2005،.
7. زياد رمضان ،**مبادئ التنمية الإقتصادية**،دار وائل للطباعة،ط2،الأردن،2000،ص57.
8. سعيد توفيق عبيد،" **الاستثمار في الأوراق المالية**"، مكتبة عين الشمس، الأردن،2003.
9. سماعيل عبد الرحمن، حربي محمد مرس عريقات،" **تعاريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
10. صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر،2003.
11. طاهر مرسي عطية، "**إدارة الأعمال الدولية**" ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 02، 2001.
12. عبد السلام أبو قحف، "**إدارة الأعمال الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
13. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001.
14. عبد القادر خديجي، **دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار في البلدان النامية**، 2007.
15. العسري حسين درويش،"**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت 1999.
16. علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، **أساسيات الاقتصاد**، الطبعة 6، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003.
17. فريد النجار، "**الإستثمار الدولي والتنسيق العربي**"،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
18. قطب مصطفى سانو، "**الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2000.
19. كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، "**الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**"، عمان، 2000.
20. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،2007.

21. محفوظ لعشب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2009.
22. محمد بتير علية، "**القاموس الاقتصادي**"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر.
23. محمد سعيد أنور سلطان، "**إدارة الشيوخ**"، دار الجامعة الجديدة، ط2، الإسكندرية، مصر، 2005.
24. محمد عبد العزيز عبد الله، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**" ط1، دار النقاش الأردن، 2006 .
25. محمود باسم السعيدي. ردينة عثمان يوسف،"**إدارة الأعمال الدولية**"، ط1،الأردن،2003.
26. مشتاق باركر، "**الإستثمار المباشر وتجربة الشرق الأوسط**"، المجلة الإقتصادية، مركز النشر الإقتصادي، الرياض، العدد 09، 1990.
27. مصطفى بودهان، "**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"، الملكية للطباعة والاعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
28. منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**"، منشأة المعارف، 2005.
29. هشام عبد الله، "**الاقتصاد**"، ط (2)، أهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
30. هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003.

2-المذكرات:

1. بعداش عبد الكريم،"**الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري**"،أطروحة دكتورة، الجزائر،2008.
2. خلالقة أسماهان،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر** ،مدكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العلي للإدارة ،2007.
3. دلال فاطمة ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نظام المحروقات** ، مذكرة نيل شهادة الماجستر، البليدة ،2007-2008.
4. عابد وهيبة ،"**الإستثمار اللأجنبي في الجزائر**"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،2008/2007 .
5. عبد القادر خديجي، " **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير،تخصص مالية،2007/ 2008.
6. فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر- مصر- السعودية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.2008.
7. فطيمة حفيظ ، **الشراكة الأورو متوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ،2000 ،ص 104**

8. فراح ياسين،"**الإستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الإقتصادية**"، مذكرة ماجيستر،علوم التسيير، تخصص مالية،مركز الجامعي بحي فارس المدية،2006.2007.
9. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

3-المراسيم والأوامر:

1. قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.
2. الأمر رقم 66- 284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات.
3. قانون 82-11 المؤرخ في 20 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار.
4. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
5. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثما ر.

4-التقارير

1. **بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية 2014.**
2. **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية أداء الإعمال 2014.**
3.

5-المجلات:

1. شهر زاد زعنيب، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق مجلة العلوم الاقتصادية**"، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة الجزائر ، 2008.
2. مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة بيروت ، سبتمبر 2014 العدد 277.
3. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2006،04.

5-الملتقيات

1. رحابي سمية ،الملتقى الوطني، "**المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية22.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية

2. A.dahman, l'algérie a l'&preuve, casba édition alger 1999.
3. Agence de production et service des investissements division du guichet unique, Billant, des projet d'investissement 13/11/2007 au 31/12/2013
4. Agence national du développement de l'investissement division de guichet unique , Bilan des projets d'investissement de 01/01/2000 au 31/12/2003.
5. Aps , billan des projet d'investissement du 13-11 1993 au 31-12-2000
6. Direction des mouvement de capitaux "Bilan des investissements agrée par le conseil de la monnaie et de crédit N° :10 Février 2016

7. F.talahite les ide en algerie tendances contrant et perspectives hamattan
8. Ministre de l'industrie et de restriction colloque sur « la restriction industrielle point de situation et perspective » Elaurrassi le 2 a 3 mars 2014 .
9. N.terki, les société étrangère en algérie, opu, alger, 1976.

ثالثا–مراقع الأنترنيت:

1. www.ctubndda-jeerar.com. 05/02/2016
2. www.ocde.org. 05/02/2016
3. www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d-investissement,ladate :09/05/2016

الملاحق

الملحق رقم 01: **العقود الموقعة بين سونا طراك و الشركاء الأجانب خلال الفترة 2006-2015.**

السنة	الشركات الأجنبية	البلد	تاريخ التوقيع	قيمة الاستثمار مليون دولار)	موضوع الاستثمار	المدة سنوات
	طوطال TOTAL	فرنسا	2006	370	إنتاج الغاز المميع	30 سنة
2006	آجيب AGIP	إيطاليا	06-12	--	--	--
2007	ANADARKO	و م ا	07/01	--	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	--
	ATLANTIC RICHFLED		07/05	65	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	--
	MOBIL		07/6	58.5	//	--
	FILIPS PETROMEUM		07/7	67.7	//	--
	LOSAANZLAND BOWVALLY ENERGY	و م أ كند	07/11	3.25	//	5 سنوات
	FHUSPETROLE	الأرجنتين	07/12	3.25	//	--
2008	VEBA WINTERSHALL	ألمانيا	08/01	24.5	//	5 سنوات
	RWE-DEA SAABERGWERRE	ألمانيا	08/01	4.6	الدراسة الخاصة بالتنقيب	18 شهر
	BITCHE PETROLEUME		08/01	45	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	2 سنة
2009	بترول كندا	كندا	09/04	34.5	//	10سنوات
	ARCO	و م أ	09/7	1.6	استرجاع أبار	25 سنة
	MOBIL		09/2	55	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	--
	REPSOL	أسبانيا	09/5	27	//	--
	PLUS PETROLE	الأرجنتين	09/6	26.5	--	--
	DAWEOO HAMBO ENERGY	متعددة الجنسيات5	09/12	22	//	--
2010	ASIP	إيطاليا	10/5	25	//	3سنوات
	BRITCH PETROLIOME	بريطانيا	10/12	--	تطوير الحقول الغازية	--
2011		وم أ	11/1	600	هندسة و إنجاز قنوات النق	3 سنوات
		فرنسا	11/1	700	اكتشاف حقول بترولية	--
		إيطاليا	11/6	21 مليار دج	بحث تطوير الاستغلال	4-12 سنة
		بريطانيا	11/12	177	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	7 سنوات
		بريطانيا	11/12	--	تطوير حقول الغاز بـ صالح	30 سنة
		ماليزيا	11/12	38	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	7 سنوات
		كندا	11	260	هندسة تجهيزات خاصة	--

2012		إيطاليا	12/5	31.7	//	5 سنوات
		استراليا	12/5	62	//	10 سنوات
2013		و م أ	12/1	20.8	//	--
			13/6	750	تطوير و استغلال حق الغاز	20 سنة
		بريطانيا	13	15	اكتشاف و اقتسام الإنتاج	--
2014		بريطانيا	14/1	--	//	--
		إيطاليا	14/05	22	//	--
		ألمانيا	14/12	550	إنتاج غاز البوتان	25 سنة
2015		استراليا	15/04	28.5	رفع الاحتياطيات و اكتش و اقتسام الإنتاج	--
		اليابان	15/06	31	//	5 سنوات
		أمريكا	7	928 م دج	تنمية و استغلال الحقول	8 سنوات

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المختلفة لشركة سونا طراك

الملحق رقم 02: الجدول رقم (3-13): التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الجدول في الجزائر الفترة (12-11-2001 إلى غاية 31-12-2014)

الدول	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب العمل	النسبة %	تكلفة الاستثمار (مليون دج)	النسبة %
فرنسا	127	21	18512	26	30189	7
إيطاليا	67	11	9061	13	17251	4
أسبانيا	49	8	5576	8	16588	4
تونس	36	6	2091	3	4348	1
ألمانيا	31	5	7667	11	12937	3
الصين	30	5	2768	4	4295	1
سوريا	30	5	2091	3	2560	0
الأردن	24	4	1394	2	17252	4
تركيا	24	4	2788	4	4580	1
و م أ	23	4	2576	4	8625	2
بريطانيا	18	3	3485	5	8423	2
بلجيكا	18	3	2788	4	4430	1
كندا	17	3	1390	2	31254	7
سويسرا	12	2	1125	2	1560	0
مصر	12	2	2185	3	32484	7
السعودية	11	2	2070	3	8740	2
ليبيا	6	1	680	1	8125	2
قطر	6	1	590	1	11994	3
البحرين	6	1	596	1	4378	1
هولندا	5	1	643	1	1081	0
العراق	5	1	197	0	1263	0
شركات	4	0	658	1	18120	4
متعددة	4	0				0
الجنسيات	4	0				0
النمسا	4	0	146	1	1229	0
الباهاماس	4	0	594	1	1371	0
قبرص	4	0	180	0	1897	0
أوروبا	4	0	671	1	1256	0
الجنوبية	4	0				0
الأمارات	4	0	1390	2	133696	31
العربية				3		0
أيرلندا	4	0	2091	0	1005	0
فلسطين	4	0	165	0	1179	0
أوكرانيا	4	0	165	2	121	0
اليمن	3	0	230	0	1079	0
أفريقيا	1	0	1380	0	969	0
الجنوبية	1	0	216		0	0

الداني	1	0	196	0	1120	0
مارك	1	0	224	0	1171	0
اليونان	1	0	186	0	8724	0
اليابان	1	0	215	0	1496	0
لكسمبورج	1	0	201	0	197	0
المغرب	1	0	150	0	17	0
بولونيا	1	0	279	0	172	0
السنغال	1	0	231	0	21564	0
التشيك	1	100	--	0	21564	0
الهند	606		69700	100.	431278	10
المجموع						0

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقرير الاستثمار في الجزائر سنة (01-02-14) .